الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **١٣**

الاثنين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تيجاني محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شافا (زمبابوي).

افتُتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*)أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عثمان صالح محمد، وزير الشؤون الخارجية لدولة إريتريا.

السيد محمد (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تنعقد الجلسة الحالية للجمعية العامة في وقت مناسب للغاية بالنسبة للقرن الأفريقي. فهناك تطورات إيجابية جارية في المنطقة. الفترة المحزنة والمؤلمة المفعمة بالاضطرابات الداخلية والصراعات الإقليمية تحل محلها آفاق جديدة لنهضة داخلية وتعاون إقليمي.

على الصعيد العالمي، هذه فترة حساسة وحرجة، فترة يقف فيها العالم عند مفترق طرق – على أعتاب نظام عالمي جديد، إذا جاز التعبير. تدل جميع المؤشرات الحيوية على أن النظام العالمي الأحادي القطب قد انتهى أو أنه في سنواته الأخيرة. ميزان القوى الاقتصادية يتغير بشكل قاطع، مع ما يصاحب ذلك من تصاعد في التنافسات والاضطرابات الحادة. ولا يسع الدورة الحالية للجمعية العامة إلا أن تتصدى لمثل هذه المسائل وأن ترسم طريقا ناجعا للمضي قدما.

لقد كانت حظوظ أفريقيا على مدار ربع القرن الماضي عاثرة بالفعل. لقد نُهبت موارد أفريقيا بنهم. وعلى الرغم من العبارات الجوفاء المتمثلة في ”منع نشوب الصراعات“ و ”حل الصراعات“، إلا أن الحروب والاضطرابات آخذة في الازدياد. لا يزال هناك حوالي بليون أفريقي مهمش وذلك بفعل تواطؤ سفاحين من الخارج مع أذناب لهم وكيانات المصالح الخاصة الفاسدة في الداخل. هذه الحقيقة المأساوية تتطلب عناية قصوى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وعاجلة لإيجاد السبل الفعالة للإصلاح، وبما يتجاوز العبارات الصادقة عن القلق والتفهم.

وفي هذا السياق ابتلت منطقتا القرن الأفريقي والشرق الأوسط ابتلاء جسيم وغير عادي في السنوات الـ ٢٥ الماضية بنزاعات عرقية وعشائرية مستعصية وضروسة تم التحريض عليها من الخارج، إضافة إلى الخلافات والحروب بين البلدان المتجاورة. ونتيجة لذلك كانتا ولا تزالان بؤرتين لعدم الاستقرار والفقر.

هذا الواقع القاتم يتناقض بشكل صارخ مع الأحداث الواعدة والآمال التي كانت قائمة في أوائل التسعينيات. ومع ذلك، أعاقت التعقيدات الخارجية والداخلية المبادرات الجديرة بالثناء للتعاون والتكامل الإقليميين اللذين كانا متوقعين في ذلك الحين وعكست مسارهما. علاوة على ذلك، أوجدت هذه الظروف فراغات ومناخات مواتية للقوى الإرهابية وغيرها من القوى الهدامة لتنتشر وتتوسع. وهنا، مرة أخرى، يقع جزء كبير من اللوم على الأطراف الفاعلة المحلية الفاسدة التي سعت بشغف إلى تعزيز مصالحها الضيقة على حساب شعوبها.

على الرغم من كل هذه المحن، تم التغلب على التحديات والعقبات العديدة التي عانت منها منطقة القرن الأفريقي في هذا الوقت. وعلى الأرجح أن لدينا في الواقع حقبة جديدة واعدة مرة أخرى.

كما هو الحال دائمًا، نحن في المنطقة على استعداد للعمل بشكل أكثر جدية وبالإرادة السياسية والعزيمة المطلوبتين لتعزيز نمونا الجماعي من خلال التنسيق والتعاون الوثيقين. لذلك نود أن نشدد على أن التدخلات الخارجية غير المدروسة والمعيقة والضارة يجب أن تتوقف بالكامل حتى تسمح للمنطقة بإدارة شؤونها بشكل فعال.

في إريتريا، بالإضافة إلى تحمل مسؤولياتنا الإقليمية، شرعنا في برنامج موضوعي ومستدام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. نحن نقوم ببناء رأس مالنا البشري وتحسين بنيتنا التحتية وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الرئيسية. كما نقوم بتكثيف جهودنا وزيادة الاستثمار بشكل كبير لضمان تمتع جميع المواطنين في جميع أنحاء البلاد بالخدمات الأساسية الكافية من المياه والرعاية الصحية والتعليم والنقل، فضلاً عن سبل العيش الكريم.

لقد قطعت إريتريا خطوات متواضعة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – من خلال سياستها الطويلة الأمد المتمثلة في اتباع نهج متوازن ومتكامل تجاه التنمية. وقد حققنا في العقدين الماضيين بالفعل نتائج مهمة في عدة ركائز للأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من محدودية الموارد المادية وكذلك الصعوبات الخارجية المعوقة، بما في ذلك الحرب والعقوبات. أبرز هذه النتائج هي إنجازات إريتريا في مجال الأهداف الإنمائية للألفية الأربعة المتعلقة بالصحة.

إن منطقة القرن الأفريقي عرضة للجفاف وهطول الأمطار غير المنتظم. وإستراتيجية إريتريا لحفظ التربة والمياه من أجل تخفيف آثار تغير المناخ وتحقيق الأمن الغذائي تشمل بناء سدود صغيرة ومتوسطة وكبيرة في جميع أنحاء البلاد وإقامة المصاطب في تضاريسها الجبلية. وقد تمكّنت إريتريا من تجميع ما يكفي من المياه، ولكن الأمر سيتطلب إدخال تقنيات مبتكرة في مجال المياه لضمان كفاءة توزيع تلك المياه. ويستمر مشروع إريتريا لغرس الأشجار الذي بدأ أيضا في عام ١٩٩٤ في ظل المشاركة الكاملة للسكان.

سيتعين على المجتمع الدولي استخلاص دروس مهمة من الماضي القريب لضمان أن تؤدي الفترة الحالية، التي يصفها الكثيرون بأنها فترة انتقالية صوب نظام عالمي جديد، إلى تعزيز الاستقرار والازدهار العالميين. وفي ذلك الصدد، فإن إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها كي تتمكن من تنفيذ التزاماتها

والاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية أكبر أمر سليم ومناسب من حيث التوقيت.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ايزيكيال نيبيجيرا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

السيد نيبيجيرا (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): في بداية بياني، يود وفد بلدي أولاً أن يشكر الله العظيم الذي مكّننا من الاجتماع في هذه القاعة الجميلة للجمعية العامة لإجراء مناقشات صريحة حول المسائل المحببة إلى قلوبنا بالنيابة عن البشرية. ونشكر البلد المضيف والمدينة المضيفة على ما لمسناه من كرم وحسن ضيافة معروف عنهما منذ وصولنا إلى هذه المدينة الرائعة نيويورك، مقر المنظمة. ويود وفد بلدي أيضا أن ينقل إلى الدول الأعضاء أصدق تحيات شعب بوروندي وفخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، الذي شرفني بمهمة تمثيله اليوم، وتمنياتهما بنجاح هذا الاجتماع.

واسمحوا لي أن أهنئ بحرارة سعادة السفير تيجاني محمد – باندي، ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية، على انتخابه بامتياز رئيسا للجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة والسبعين. ولا شك أن الصفات والمهارات الرائعة التي نقر جميعا أنه يمتلكها تشكل ضمانا لنجاح عمل هذه الدورة التي يتعلق عنوانها الرئيسي، ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“، بالتصدي على نحو عملي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم. ويمكن للرئيس بالطبع التعويل على تعاون بوروندي بشكل كامل لإنجاز مهمته النبيلة والجديرة بالثناء.

وفي الوقت نفسه، يود وفد بلدي الإشادة إشادةً مستحَقة بسلفه، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس التي كانت رابع امرأة ترأس الجمعية العامة منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، ليس بسبب صفاتها المهنية والشخصية المثيرة للإعجاب فحسب، ولكن أيضًا تقديرا للطريقة الاحترافية للغاية التي ترأست بها الدورة الثالثة والسبعين التي اختتمناها للتو. ونشيد أيضا إشادةً مستحَقة بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وإجراءاته الشجاعة الجارية لإصلاح منظمتنا المشتركة من أجل زيادة فعاليتها ومصداقيتها وجعلها مؤسسة قريبة من الدول الأعضاء فيها.

وقبل مواصلة الجزء الموضوعي من بياننا، يود وفد بلدي أيضا أن يعرب، بالنيابة عن حكومة بوروندي، عن خالص تعازيه وتضامنه مع شعوب وحكومات جمهورية زمبابوي وجمهورية تونس، وكذلك الجمهورية الفرنسية، في أعقاب وفاة فخامة الرفيق روبرت غابرييل موغابي، الرئيس السابق وأب استقلال زمبابوي، وفخامة باجي قايد السبسي، رئيس تونس السابق، وفخامة جاك شيراك، الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية، على التوالي.

فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، فإن الاستعدادات لانتخابات عام ٢٠٢٠ حققت تقدما بشكل جيد من حيث التنظيم والميزانية. وتوجد بالفعل آليات وطنية للتحضير للانتخابات، في الوقت الذي تتزايد فيه باطراد تدابير التهدئة لتعزيز مناخ مفضي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية. ودون تناول جميع العناصر، أود الإشارة أولا وبصفة خاصة إلى اعتماد خارطة طريق كايانزا بعد مشاورات مكثفة داخل الطبقة السياسية البوروندية، والتي أرست الأساس لإجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠؛ وثانياً، اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التي تقوم بمهامها بالفعل؛ وثالثًا، اعتماد البرلمان لقانون الانتخابات المعدل في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩ بأغلبية ١٠٥ أصوات مؤيدة من مجموع ١٠٨ أصوات؛ ورابعا، قرار تمويل الميزانية التشغيلية للانتخابات بأكملها دون اللجوء إلى الموارد الخارجية التي غالبا ما تكون مشروطة وغير متوقعة؛ وخامسا، نشر اللجنة الانتخابية للجدول الزمني لجميع الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

ووفقًا لهذا الجدول الزمني، ستُجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية في وقت واحد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠. وستجري الحملة الانتخابية في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١٧ أيار/مايو. وستجري انتخابات مجلس الشيوخ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٢٠. ومن المقرر إجراء الانتخابات الأخيرة، وهي انتخابات الكانتونات، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠.

وتجدر الإشارة إلى أن العملية الانتخابية في بوروندي، كما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، هي مسألة داخلية تشكل حصراً مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية. ويجب تقديم أي دعم للعملية بناء على طلب حكومة بوروندي ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإذا كان هناك دعم فيجب ألا يجيز أي عمل من أعمال التدخل الصارخ.

فأية محاولة لإنشاء دور جديد أو إعادة تعريف دور قائم في الأمم المتحدة بتحريض من بعض الدول لإجراء الانتخابات في بوروندي بدلا من البوروندیين ستكون تعديا على السيادة الوطنية وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص في المادة ٢، الفقرة ٧ على: ”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ لـ ”لأمم المتحدة“ أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق[.]“.

وفيما يتعلق بتدابير التهدئة التي ترمي إلى إشاعة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وشاملة، فإنني أود أن أذكر، في جملة تدابير أخرى: أولا، توسيع الحيز السياسي في البلد من خلال الموافقة على أحزاب سياسية جديدة وتعزيز حرية التعبير؛ وثانيا، قرار رئيس الجمهورية بالتخلي طوعا عن حقه الدستوري في الترشح للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠، ما يشكل عملا ذا قيمة سياسية وديمقراطية كبيرة يمكن أن يكون مثالا يحتذى في جميع أنحاء القارة وخارجها؛ وثالثا، عودة وإدماج اللاجئين والمنفيين السياسيين العائدين بأعداد كبيرة؛ ورابعا، تعزيز الحوار السياسي في إطار المنتدى الدائم للأحزاب السياسية؛ وخامسا، إطلاق سراح أكثر من ٢ ٠٠٠ من السجناء، بما في ذلك مثيري الشغب الشباب ومتمردي ٢٠١٥.

والحوار في بوروندي بين الأحزاب السياسية صوب إجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠ يتواصل على نحو سلس بروح من الانفتاح والتسامح السياسي. ويذكر وفد بلدي بأن هذا الحوار المستمر والفعال هو تقريبا الذي أدى إلى اعتماد خارطة طريق كايانزا لإجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠ وتكوين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة واعتماد قانون الانتخابات من قبل البرلمان وعودة العديد من الزعماء السياسيين الذين فروا في عام ٢٠١٥ إلى البلد.

وتسعى الجهات الفاعلة الأجنبية التي يبدو أنها تريد أن تأخذ مسألة الحوار خارج بوروندي إلى ثلاثة أمور: أولا، زعزعة استقرار بوروندي عشية انتخابات ٢٠٢٠؛ ثانيا، إعطاء دفعة لمتمردي ٢٠١٥ الفارين الآن الذين تدعمهم وتحميهم ذات الجهات الفاعلة التي ظلت تهاجم بوروندي دبلوماسيا وسياسيا منذ عام ٢٠١٥؛ ثالثا، صرف انتباه البوروندیين عما هو أساسي، ألا وهو إجراء انتخابات ٢٠٢٠ وتنفيذ خطة التنمية الوطنية.

وسيتعين على جميع هذه الجهات الفاعلة الخارجية أن تتحمل مسؤوليتها، عندما يحين الوقت، عن جميع العواقب الناجمة عن تدخلها في شؤون بوروندي السيادية. إن البوروندیين والعالم يراقبونها. وسيظل شعب بوروندي، من جانبه، يعارض، من حيث المبدأ، أي محاولة للتدخل الأجنبي في التعامل مع المسائل التي تقع في نطاق الولاية الوطنية، سواء كان من قبل دولة أو منظمة إقليمية أو دولية، في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن وفي ظل كل الظروف.

ويود وفد بلدي أن يذكر هذا الجمع بأن فعالية الأمم المتحدة تتوقف على قدرتها على الحفاظ على المثل العليا التي

أدت إلى إنشائها في عام ١٩٤٥ في أعقاب حرب فتاكة. ولا يمكننا أن نجعل الأمم المتحدة منظمة للجميع إذا تم التسامح بشكل خطير مع التدخل الجريء لبعض الحكومات في الشؤون الداخلية لبلدان ذات سيادة في انتهاك للميثاق الذي يشكل أساس منظمتنا.

وعلى الجبهة الأمنية، فإن الحالة في بوروندي مستقرة وهادئة وتحت السيطرة الكاملة في جميع أنحاء البلد. فالمواطنون البوروندیون، من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، يتمتعون ليلا ونهارا بحقوقهم المدنية والسياسية في طمأنينة تامة. وقد أطلق صاحب الفخامة بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، في ١٠ أيلول/سبتمبر – من أجل المحافظة على السلام الذي تحقق بشق الأنفس – قافلة السلام الثالثة عشر، التي تنقلت عبر مقاطعات البلد الـ ١٨، داعمة مشاريع التنمية المجتمعية التي يقودها المواطنون في كل مرحلة من مراحلها.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإننا نرحب بالعودة الواسعة والطوعية للاجئين البوروندیين الذين فروا من البلد في عام ٢٠١٥. فبالإضافة إلى الآلاف من البوروندیين الذين يعودون بمحض إرادتهم، من دون مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أعيد، في الفترة ما بين ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ و ٢٣ أيلول/سبتمبر، ٠٨٠ ٧٧ لاجئا يشكلون ٦٦٦ ٢٥ أسرة معاشية، طوعا إلى بوروندي من تنزانيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبرهن تلك الحركة الطوعية الواسعة النطاق للعودة بوضوح على استعادة السلام والهدوء والثقة والاستقرار في البلد، على الرغم من تعليقات بعض الجهات الفاعلة الأجنبية التي لا تزال تتعمد تضخيم عدد اللاجئين الذين لا يزالون في المنفى من أجل إبقاء بوروندي في حالة أزمة ممتدة.

وفيما يتعلق بوجود بوروندي على جدول أعمال مجلس الأمن، فإننا ظللنا نقول دائما أن بوروندي مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن لأسباب سياسية ومصالح خارجية لا علاقة لها برفاه الشعب البوروندي. ولا تشكل الحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد أي تهديد للسلم والأمن الدوليين حتى تبرر إبقائه على جدول أعمال مجلس الأمن.

إن الاجتماعات المتتالية بشأن بوروندي التي لا تستند إلى الواقع في الميدان تزعزع الاستقرار في البلد بدلا من تعزيز السلام والهدوء. وتساعد هذه الجلسات غير الملائمة متمردي عام ٢٠١٥ الفارين من البلد والمطلوبين لدى العدالة البوروندية، بصورة غير مباشرة. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا المشروعة إلى رفع بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن. ويمكن تخصيص الوقت الثمين المكرس لبوروندي لمناطق التوتر العديدة الأخرى. وينبغي للحالة في بوروندي أن تكون مسألة تتعامل معها وكالات وبرامج الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إننا ندين بقوة العدوان السياسي والدبلوماسي غير المبرر ضد بوروندي وشعبها من قبل حكومات أجنبية معلوم أن بعضها حاول تغيير النظام في عام ٢٠١٥ بوسائل غير دستورية. فدبلوماسية القوة يجب أن تفسح المجال للتعاون ذي المنفعة والاحترام المتبادلين. ومن شأن هذه المعايير المزدوجة والضغوط المفرطة والجائرة أن تركعنا مرة أخرى بعد ٥٧ سنة من انتهاء الاستعمار في بلدنا، الذي شكل فترة مرعبة لا يزال الشعب البوروندي يحاول التعافي منها اليوم.

ورفض بعض البلدان على نحو متعنت التخلي عن منطق الاستعماري يجعلها تتصرف بصورة متعالية بعد مضي أكثر من نصف قرن على استقلال جميع البلدان الأفريقية تقريبا. والحقيقة المريرة هي أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول تزداد شيوعا، مما يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وطبيعة العلاقات بين أفريقيا والبلدان ذات الماضي الاستعماري ينبغي

إعادة تحديدها من أجل تحويل التاريخ المؤلم للاستعمار إلى فرص من خلال التعاون القائم على المنفعة والاحترام المتبادلين.

لقد حان الوقت لكي تتوقف الجهات الفاعلة الأجنبية عن معاملة أبناء الشعب البوروندي كأطفال. إن البوروندیين شعب فخور وكريم وملتزم بشدة باستقلاله السياسي وبقيم أوبونتو لديه. ونحن ناضجون بما فيه الكفاية لمعالجة شؤوننا الداخلية دون أي تدخل أجنبي، سواء من البلدان القريبة أو البعيدة عن حدودنا. وأي محاولة للتدخل في شؤوننا الداخلية دون استئذان ستصطدم على الدوام بصحوة الروح الوطنية البوروندية، على نحو ما حدث خلال مؤامرة تغيير النظام عام ٢٠١٥. إننا ندرك أن مؤامرة عام ٢٠١٥ لم تنته تماما بعد – فبعض الجهات تسعى إلى إحيائها بوسائل خفية التي يصعب كشفها للوهلة الأولى لكنها لن تفلت من يقظة الشعب البوروندي.

وفيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططنا وبرامجنا الإنمائية الوطنية ومواءمتها مع أطرنا الوطنية، قامت حكومة بوروندي بممارسات أخرى لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال بدء عملية لإدماجها في خطط البلديات لدينا للتنمية المجتمعية، وكذلك من خلال رصد الديناميات المجتمعية التي لوحظت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، وبما أن التنمية المستدامة في جوهرها تتم على الصعيد المجتمعي، فإن جميع بلديات بوروندي البالغ عددها ١١٩ بلدية تقوم حاليا بوضع أو استعراض خططها للتنمية المجتمعية من خلال إدماج الأهداف المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة وخططنا الإنمائية الوطنية.

وعلى غرار البلدان الأخرى الملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة، بذلت بوروندي كل جهد ممكن لإعداد تقرير متابعة منتظم عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخططنا الإنمائية الوطنية. ولتوضيح المسار التي اتخذناه في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك نجاحاتنا والتحديات الحالية والناشئة والدروس المستفادة، أعلنت بوروندي بالفعل أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتزامها الخضوع لآلية الاستعراض الوطني الطوعي في عام ٢٠٢٠. ونعتقد أنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدناه جميعا في عام ٢٠١٥، نحتاج إلى مزيد من الالتزام والطموح والعمل، وفي المقام الأول والأخير، مزيد من الموارد.

وفيما يتعلق بالمسائل العالمية، فإن الدورة الحالية للجمعية العامة تتيح فرصة ممتازة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتفكير في الكيفية التي ينبغي أن تعالج بها منظمتنا التحديات الجديدة والناشئة. إن العالم الذي نعيش فيه اليوم بحاجة إلى نهج توافقي، الآن أكثر من أي وقت مضى، من أجل مواجهة التحديات الكبرى مثل تغير المناخ والإرهاب والتسوية السلمية للنزاعات وحفظ السلام في جميع أنحاء العالم وإصلاح مجلس الأمن والتصدي للتهديدات التي تواجه تعددية الأطراف ومسألة الهجرة.

وفيما يتعلق بالمناخ، نؤكد مجددا أن الكوكب الذي نعيش فيه والذي ستعيش فيه الأجيال المقبلة يواجه أزمة مناخية تزداد سوءا يوما بعد يوم، بالازدياد الكبير في عدد القادة المشككين في تغير المناخ. إن أزمة المناخ تهدد بعكس مسار عقود من التقدم وتقوض جميع ما أُنجِز من مشاريع لبناء التنمية الشاملة والمستدامة. وفي غضون ذلك، الوقت ينفد وعقارب الساعة لن تتوقف ولن تنتظرنا. والتنمية الخضراء والمستدامة التي نريدها – نريدها الآن؛ وإن انتظرنا إلى يوم غد سيكون الأوان قد فات.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإننا ندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وتعتقد بوروندي أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي أن يُعالج باعتباره مسألة ترتبط بدين أو جنسية أو حضارة أو أصل إثني محدد. إنه تهديد عابر للحدود يتطلب حلا عالميا من خلال معالجة الأسباب الجذرية لأكبر الشرور

في عصرنا، بما في ذلك الفقر والأمية وأوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها والجهل والاستبعاد والإذلال والعديد من الشرور الأخرى. وإذ تدرك بوروندي حجم التهديد الذي يشكله الإرهاب اليوم، فإنها ستواصل الإسهام بصورة كبيرة في مكافحة الإرهاب في الصومال، الذي نشر فيه بلدي بالفعل أكثر من ٥ ٠٠٠ جندي.

وفيما يتعلق بمسألة الهجرة، الحقيقة المريرة هي أن التشريد القسري الجماعي للسكان أزمة عالمية تتطلب إجراء جماعيا من المجتمع الدولي. ومن المرجح الآن أكثر من أي وقت مضى أن اللاجئين والمهاجرين سيحاولون عبور الحدود الدولية بغية الفرار من النزاعات والاضطهاد والفقر والحالات الأخرى التي تنطوي على تهديد الحياة، بحثا عن فرص لحياة أفضل في أماكن أخرى. وتنطوي مسيراتهم على مخاطر كبيرة. فالذين يصلون إلى مقصدهم كثيرا ما يتعرضون للاعتداء والتعصب. وأفضل حل لمسألة المهاجرين هو تعزيز التعاون وتحسين توزيع المسؤوليات.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن – وهي مسألة ظلت موضوعا للمفاوضات طيلة أكثر من ربع قرن – فإن بوروندي لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالموقف الأفريقي الموحد على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. إن الموقف الأفريقي المشترك يهدف إلى تصحيح الظلم السيئ الذكر الذي تعاني منه أفريقيا، القارة الوحيدة غير الممثلة في مجلس الأمن في فئة العضوية الدائمة، وهي أيضا ممثلة تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة. فعلى مدى عدة سنوات، أدانت أفريقيا مرارا وتكرارا ذلك الظلم التاريخي الذي لا يزال يحرم أكثر من ١,٢ بليون شخص من حقهم المشروع في أن يكونوا ممثلين في مجلس الأمن بعضو دائم يتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون.

وفيما يتعلق بتعددية الأطراف التي تتعرض اليوم للتهديد، فإن بوروندي، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ترفض الميل المتزايد إلى السعي لاستخدام بعض هيئات الأمم المتحدة، فضلا عن التدخل السياسي والعسكري والتدابير القسرية الانفرادية، من أجل تنظيم الجغرافيا السياسية في جميع أنحاء العالم بوسائل غير دستورية تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بعمليات السلام في جميع أنحاء العالم، فعلى الرغم من أنها لا تزال بعيدة عن الكمال، وعلى الرغم من التحديات التي لا نزال نواجهها في هذا المجال، فإنها تظل مفيدة جدا لضمان صون وتوطيد السلام في جميع أنحاء العالم.

وعليه، فإننا ندعو إلى توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به ومرن، بما في ذلك من خلال اشتراكات الأمم المتحدة الإلزامية، من أجل تمكين بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المأذون بها من قبل مجلس الأمن، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بتنفيذ مهامها على الوجه الصحيح. ولا بد أن يراعى في أي فض اشتباك درجة التهديد على أرض الواقع، عوضا عن سحب القوات أو خفض عددها على أساس مدد مصطنعة وحسابات رياضية فحسب. ومع وجود أكثر من ٦ ٠٠٠ جندي منتشرين حاليا في بعثات حفظ السلام، تود بوروندي أن تكرر، من هذه المنصة، التزامها بمواصلة تقديم مساهمات كبيرة في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم. ونحن نتعهد بهذا الالتزام كوسيلة لرد الجميل لأن بوروندي استفادت من دعم الدول الأخرى خلال أصعب فترات تاريخها، قبل استعادة السلام والاستقرار في البلد بشكل نهائي.

على المستوى القاري، تؤيد بوروندي تماما مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، والتي أيدها مجلس الأمن في قراره ٢٤٥٧ (٢٠١٩). وفي هذا الصدد، تشجعنا التطورات الإيجابية الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان، وكذلك رياح الأمل الجديدة التي تهب في جميع أنحاء

القرن الأفريقي، ولا ننسى أداء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لاستعادة السلام إلى ذلك البلد الشقيق.

في الختام، فإن بلدي لم يتردد أبدا في إيمانه بالتضامن الدولي وتعددية الأطراف ورفض دبلوماسية القوة. ومن هذا المنبر، تؤكد بوروندي مجددا التزامها بالاضطلاع بدورها كاملا في بناء نظام عالمي جديد يقوم على سيادة القانون وعالم يسوده السلام والعدل والرخاء ويحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد داتو سيري بادوكا أوانغ حاجي إريوان بن بيهين داتو بيكرما جايا حاجي محمد يوسف، الوزير الثاني للشؤون الخارجية والتجارة في بروني دار السلام.

داتو يوسف (بروني دار السلام) (*تكلم بالإنكليزية*): لي عظيم الشرف والامتياز أن أكون هنا اليوم لنقل أحر تحيات صاحب الجلالة سلطان بروني دار السلام إلى الجمعية العامة.

أود أن أهنئ سعادة السيد تيجاني محمد بندي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. كما أود أن أعرب عن تقديري لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس لمساهمتها القيمة وتفانيها في الجمعية خلال العام الماضي. كما أنني ممتن للغاية للأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته ومبادراته الجديرة بالثناء التي أعطت زخما جديدا لمنظمتنا، وخاصة في استضافة قمة العمل المناخي والقمة المعنية بأهداف التنمية المستدامة.

في عام ٢٠١٥، اجتمع قادتنا في هذه القاعة لاعتماد الخطة التاريخية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا العمل الفذ هو شهادة على نجاح تعددية الأطراف. واليوم، ما زلنا على احترامنا لهذه الخطة من خلال موضوع هذه الدورة، الذي ينصب على تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والعمل المناخي والإدماج. ويبدو التوافق العالمي على جدول الأعمال هذا جليا – فقدرتنا على الوفاء بوعد أهداف التنمية المستدامة تبدأ وتنتهي بالتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل معا.

إن سعينا من أجل مستقبل أفضل يواجه في كثير من الأحيان تحديات متزايدة التعقد والتشابك. ويتزايد عدد البلدان التي تكافح من أجل معالجة هذه الشواغل المتداخلة مثل إزالة الأحراج والوصول إلى الهواء النقي. وهذا الكفاح يعكس عدم قابلية أهداف التنمية المستدامة للتجزئة وكذلك طابعها المتعدد الأبعاد، الأمر الذي يجب معالجته بشكل جماعي وإلى أقصى حد ممكن. والمسار الذي يسلكه كل بلد لتحقيق أهدافه سيكون فريدا من نوعه، ولكننا ندرك أن جميع المسارات يعزز كل منها الآخر. ومن جانبها، ستقدم بروني دار السلام استعراضها الوطني الطوعي لأول مرة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للعام القادم، ويسعدنا تشاطر أفضل ممارساتنا والدروس المستفادة والتحديات التي نواجهها.

على الصعيد العالمي، وبالرغم من التقدم العام الذي تم إحرازه، تشير الاتجاهات إلى أن وتيرة التحسن بطيئة للغاية لكفالة النجاح التام بحلول عام ٢٠٣٠. ومع إيماننا بالتعهد المشترك بألا ندع أحدا يتخلف عن الركب، فإننا ندرك أيضا أنه ما من بلد يمكن أن يفعل ذلك وحده. ولذلك، نرحب بالدعوة إلى تسريع الإجراءات الجماعية، على النحو الوارد في الإعلان السياسي الذي اعتمد مؤخرا في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة (القرار ٤/٧٤). وسيكون النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمثابة اختبار للتعاون والشراكة على الصعيد العالمي، الأمر الذي يتطلب العمل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. ولتحقيق هذه الغاية، نعمل بشكل وثيق للنهوض بمجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا محوره الإنسان استكمالا لطموحات خطة ٢٠٣٠.

ومن أجل توطين أثر أهداف التنمية المستدامة، تواصل بروني دار السلام اتخاذ تدابير تهدف إلى تحقيق الرفاه والسلام والوئام لشعبها. وتكفل حكومتنا الوصول إلى خدمات الإسكان والرعاية الصحية للجميع بتكلفة ميسورة، وكذلك المياه النقية والبيئة النظيفة. وكدولة ذات هيكل ديمغرافي شاب، نولي الأولوية أيضا لتعليم شبابنا، ونقر بأهمية التعلم مدى الحياة. فالتعليم سيعمل على تمكين شعبنا وإعداده بشكل أفضل بوصفه عاملا حفازا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطويرنا المستمر. ويحتاج الناس إلى الأدوات اللازمة لبناء حياة أفضل. وفي هذا الصدد، فإن حكومة صاحب الجلالة تظل ملتزمة بتوفير التعليم المجاني عالي الجودة حتى نهاية المرحلة الثانوية بحيث لا يتخلف أحد من أبناء شعبنا عن الركب.

وفي سعينا من أجل التقدم، تعلمنا أن ثمة تكاليف مرتبطة بالتنمية الاقتصادية. ولعل الأكثر شيوعا هو الإضرار بالبيئة. وكمواطنين في هذا العالم، نحن جميعا أصحاب مصلحة في ضمان كوكب صحي. وهناك مسؤولية عالمية مشتركة تقع على عاتقنا جميعا أن نكون أصحاب مبدأ في تعهداتنا، ويستوي في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والأفراد والشركات والمستثمرون. ويجب أن نضمن التزاما عالميا من أجل التغلب على هذا التهديد الوجودي والعمل بفعالية من أجل بناء مستقبل مستدام.

إن آثار تغير المناخ أصبحت ملموسة الآن وستزداد سوءا. وقد وصلنا إلى منعطف حرج، ونقف على حافة إجراء تغييرات هامة بغية عكس مسار أزمة المناخ وتأمين حق الأجيال القادمة في العيش في عالم مستدام.

هناك مصلحة ثابتة في ضمان إرثَنا كحلّالين للمشكل وليس كمثيريها. لقد مكنتنا التطورات التكنولوجية والابتكارات من إيجاد حلول عصرية للتحديات العصرية. ولذلك، نعتقد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد في تبادل ونقل التكنولوجيا، بحيث نتمكن جميعا من الانتقال من الاستجابات القائمة على رد الفعل إلى الحلول الاستباقية بشأن تغير المناخ.

لقد أعادت الثورة الرقمية رسم ملامح التفاعل الاجتماعي، وزادت التجارة الإلكترونية ووسعت نطاق تبادل المعلومات. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى الحيلولة دون استخدام هذه التكنولوجيات لأغراض خبيثة. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا، شأنها شأن الإنترنت، يمكن أن تكون إيجابية، فقد أوجدت عصراً غير مسبوقٍ في التضليل والتلاعب. إن تفشي إساءة استخدام شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي يبث الكراهية ويحرض على العنف، بل يمجّد الأعمال الجرمية والإرهاب. وعلى الرغم من وجوب أن نتكيف مع التطورات التكنولوجية، من الملحّ أيضا أن نعمل بشكل جماعي لمعالجة التهديدات الناشئة التي يمكن تشكلها تلك التطورات.

وعلى الرغم من أفضل الجهود التي نبذلها، فقد تركت الزيادة في النزاعات حول العالم الكثيرين مشردين ومعوزين وضعفاء. ونرى التجاهل المستمر لنضال الشعب الفلسطيني المتواصل من أجل إقامة الدولة وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. فقد حرمهم الاحتلال المطول، والتشريد القسري والمستوطنات غير الشرعية من كل حق من حقوق الإنسان. وتكررت النداءات في هذه الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة الداعية إلى عدم تخلف أحد عن الركب. ومع ذلك، تُرك الشعب الفلسطيني يتخلف عن الركب طيلة فترة كفاحه من أجل بقائه. وبوصف الأمم المتحدة المحفل الرئيسي المتعدد الأطراف، فإن لها دورا لا يُضاهى في كفالة التوصل إلى حل عادل ينشئ دولة فلسطينية ذات سيادة على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وإذ نقترب من الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في العام القادم، يتيح هذا الحدث المهم فرصة جيدة للتفكير في جميع أوجه العمل التي أنجزناها وسننجزها. ويتطلب واقع عالمنا اليوم

العمل المتضافر والجماعي. وأعتقد أن الأمم المتحدة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب علينا أن نعاود العمل بروح ميثاق الأمم المتحدة الذي يكرس المساواة بين الدول وتعددية الأطراف التي تحترم فردية جميع الدول واستقلالها. وإجمالا، فإننا نعتمد على الأمم المتحدة للدفاع عن الحق السيادي لجميع الدول في اختيار المسار السياسات التي تنسجم مع الأعراف والتقاليد الخاصة بها. وليس الوقت وقت التراجع، بل المضي قدما وتعزيز تعددية الأطراف، حتى نتمكن من الوفاء بالاحتياجات المتنوعة للمجتمع العالمي وإتاحة المجال أمام الجميع للتمتع بالسلام والرخاء والتنمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رودولفو نين نوفوا، وزير خارجية جمهورية أوروغواي الشرقية.

السيد نين نوفوا (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، شُكراً تستحقه عن جدارة على قيادتها الممتازة للجهاز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة. وبصفتها أول امرأة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تُنتخب رئسة للجمعية، فإنها لا تمثل أمريكا اللاتينية فحسب، بل أيضا النساء من جميع أنحاء العالم.

أود أيضا أن أهنئ الممثل الدائم نيجيريا لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد تيجاني محمد – باندي، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بواجباته وأتعهد بالتزام وفدنا بأسره.

ولا يمكنني أن أتطرق إلى الموضوع الرئيسي لهذه المناقشة دون الإدلاء أولا ببعض الملاحظات التي تضعه في السياق. إننا نعيش اليوم حالةً عالميةً صعبة تتسم بقدر كبير من عدم اليقين، هي نتاج صراع قوى متعادية تكافح من أجل إقامة نظام عالمي جديد، وفي كثير من الأحيان دون مراعاة للعواقب الوخيمة لإجراءاتها على السلام العالمي – وهو العالم الفاضل الذي يتوق فيه جميع الناس إلى أن يعيشوا بسعادة وحرية، وأن تلبى احتياجاتهم الأساسية دون خوف من المعاناة ولا سيما الحرمان من حقوقهم وأمنهم.

وتكفي نظرة سريعة على كوكب الأرض لإدراك هشاشة الأسس التي يرتكز عليها التعايش السلمي فيما بين الدول. فالتوتر في غرب آسيا والشرق الأوسط، والاضطرابات السياسية والاقتصادية في أوروبا، والجوع وسوء التغذية في أفريقيا والانتشار المهول للأيديولوجيات المتطرفة هي عوامل خطورة إضافية خارج الصراع على السلطة فيما بين مختلف الدول التي تتنافس على السيطرة، سواء في شكل حروب تجارية أو أيديولوجية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، وهو ما تحقق بشق الأنفس، الذي يلقي بظلال قاتمة على مستقبل السلام في تلك المنطقة الهشة ويمكن أن يؤدي إلى استئناف إيران لبرنامجها النووي، مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها على السلام والأمن الدوليين. وتحثُّ أوروغواي، وهي نصير قوي لنزع السلاح النووي، الأطراف على إعادة النظر في مواقفها والتصرف بما يمليه الضمير العالمي، ونبذ الخطابة الرامية إلى تحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل متجاهلين العواقب العالمية الوخيمة.

وبالمثل، فإن بلدي يشعر بالقلق إزاء انتشار الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن الإمكانية العشوائية لحصول الأفراد على هذه الأسلحة في البلدان ذات التشريعات المتساهلة هي المسؤولة عن الاتجاه المتزايد للقصاص الأهلي.

وفي أمريكا اللاتينية، نشعر بقلق عميق إزاء انتشار الأيديولوجيات المتطرفة التي تسعى إلى تطبيق أساليبها قسرا في البلدان الأخرى، وبالتالي انتهاك سلطة المنظمات الإقليمية بلا حياء، وإيجاد حالات من الأزمات والعنف كذريعة لفرض مذاهبها

بالقوة ونهب شعوب أمريكا اللاتينية من أجل مصلحة تلك الإيدولوجيات. ونشعر بمزيد من القلق من أن بعض الحكومات في المنطقة تؤيد نفس تلك الأيديولوجيات والإجراءات، التي كان لها آثار سلبية خطيرة لا تزال تثير ذكريات مريرة.

ولا يمكننا أن نسمح بأن يصبح مبدأ عدم التدخل حاجزاً وقائياً يمكّن من وقوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما لا يمكننا أن نتسامح مع التدخل الأجنبي تحت ذريعة الدفاع عن الديمقراطية، مع ترويع السكان بتهديد الغزو بحجة أنه تحريرٌ، ولن تكون نتائجه الأكيدة سوى فقدان آلاف الأرواح البريئة وخنق الكثيرين من الآخرين عن طريق الجزاءات الاقتصادية التي ستزج بهم إلى براثن الفقر، كما هو الحال الآن مع فنزويلا. ولا يمكن أن يتم التوصل إلى حل سلمي للأزمة إلا بالحوار والتفاهم بين الطرفين.

وعلى نفس المنوال، فإننا نرفع صوتنا مرة أخرى في هذه الجمعية، كما فعلنا على مدى ٢٧ عاما، لنُدين بشدة الحصار التجاري والمالي الوحشي وغير القانوني المطبق لأكثر من ٥٠ سنة ضد جمهورية كوبا. وقد أدت الجزاءات غير القانونية التي تتعارض مع القانون الدولي إلى إفقار شعب كوبا وانعكست آثارها الضارة على مستقبل نساء ورجال ذلك البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية.

إن لدى أوروغواي تقليدا عريقا في الدفاع عن تعددية الأطراف والديمقراطية وحق تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونأتي إلى هذه القاعة اليوم لتجديد التزامنا بالكفاح لإيجاد حلول قائمة على الحوار والسلام والديمقراطية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بمعالجة النزاعات الناشبة في منطقتنا.

وتعتقد أوروغواي أن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة ا القادرة على تطبيق تدابير ضد دولة عضو بغرض صون أو إعادة إحلال السلم والأمن الدوليين، أو لتحديد ما إذا كان هناك مبرر لاستخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحرز العالم تقدما في بناء هذا الهيكل المؤسسي الذي يجب الدفاع عنه بغض النظر عن مواطن قوته وضعفه – وستظل أوروغواي، التي تؤمن بالقانون الدولي بوصفه الضامن للتعايش السلمي بين الأمم، مدافعة عنه دائما.

ولذلك السبب، تشارك أوروغواي بفعالية في صون السلام والأمن الدوليين، من خلال عمليات السلام التي تسهم فيها بوحدات كبيرة. وفي الواقع، تعد أوروغواي أكثر بلد مساهم بالأفراد في نصف الكرة الغربي بأسره. وبصفتها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تلتزم أوروغواي التزاما راسخا بتعددية الأطراف في جميع المجالات، لا بدافع الحصول على حماية ضد جهات فاعلة أكثر قوة فحسب، بل أيضا بوصفها إطارا يفي بالتزاماته بإخلاص.

وقبل أربع سنوات، التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي شكّل بعضها مصدر إلهام لهذه المناقشة العامة. وفي هذا الصدد، أوفت أوروغواي بروح من المسؤولية بالتزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تتماشى تماما مع السياسات التي نفذتها على مدى ١٥ عاما. فقد أدرج بلدي أهداف التنمية المستدامة على الصيعدين الوطني والحكومي وعلى مستوى المقاطعات. وبغية ضمان المساءلة على نحو مناسب، قدم بلدي في الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩تقارير طوعية تقيم التقدم الكبير الذي أحرزناه صوب تحقيق جميع الأهداف الـ ١٧

وفي رأيي، فإن هناك ثلاث موجهات شاملة ضمن أهداف التنمية المستدامة – وهي القضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ وتوفير تعليم جيد.

وأود في البداية أن أركز على الفقر باعتباره أسوأ آفة عالمية وأكبر عدو للسلام، وسبب معظم الشرور في عصرنا والعدو الذي يجب علينا جميعا أن نكثف جهودنا لإبادته. فبقضائنا

على الفقر نستطيع تعميم التعليم والتخلص من العجز التعليمي. وبقضائنا على الفقر سنقلل من إضرارنا بالبيئة. وبقضائنا على الفقر سنقضي على الجوع والإقصاء والتمييز. وبقضائنا عليه سنقترب أخيرا من حالة الرفاه التي أشرت إليها في بداية بياني – السلام العالمي.

ويحظى التوزيع العادل للثروات والقضاء على الفقر المدقع بالأولوية بالنسبة لحكومة أوروغواي. ونلتزم بالقضاء بشكل قطعي على الفقر المدقع والعوز بحلول عام ٢٠٣٠، وما فتئنا نعمل على مدى ١٥ عاما لبلوغ هذا الهدف. وبالكثير من الرضا، بوسعنا أن نقول اليوم في هذه القاعة، أنه لا وجود لطفل واحد متشرد في شوارع أوروغواي.

وقد شكّل عام ٢٠٠٥ علامة فارقة في الكفاح ضد الفقر والفقر المدقع في أوروغواي. ومن أجل تلبية احتياجات شعب أوروغواي، أدخلنا ابتكارات مؤسسية رئيسية وعززنا إصلاحات معيارية وسعت من نطاق الحماية الاجتماعية. وقد ركز هذا الإطار المؤسسي الجديد على السياسات الاجتماعية وأدى إلى زيادة الإنفاق العام وساعد في إطلاق برنامج تخطيط استراتيجي شامل في هذا الصدد. وقد تم كل هذا في سياق نمو اقتصادي مستمر على مدى ١٥ عاما. وبالإضافة إلى ذلك، اختار بلدنا العمل اللائق الذي يمنح المزيد من الضمانات والحقوق للعمال، بما في ذلك الحق في الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية المجانية للعمال الريفيين والعاملين في الخدمة المنزلية الذين تعرضوا للإهمال على مدى التاريخ.

وقد لعبت هذه السياسات العامة دورا حاسما في وفاء الحكومة بأهداف الإدماج الاجتماعي، ونجحت نجاحا باهرا في بلوغها، إذ انه خلال مؤتمر العمل الدولي الأخير الذي عقدته منظمة العمل الدولية، اشتكى أحد ممثلي القطاع الخاص مما بدا في رأيه مبالغة الحكومة في منح العمال الكثير من الحقوق. ونتيجة لتلك السياسات الاجتماعية نفسها، فقد انخفض مجموع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٨ في المائة، وهو أدنى رقم مسجل في أمريكا اللاتينية، وبلغت نسبة العوز ٠،١ في المائة ونسبة انعدم المساواة ٠،٣٨ في المائة، ما يجعل أوروغواي أكثر بلد يتسم بالمساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأسهمت هذه الخطة المتعلقة بالحقوق، التي نالت بفضلها أوروغواي بالاعتراف الدولي إسهاما كبيرا في النهوض بمجتمع أكثر حرية وديمقراطية. وعليه، فنحن نعد ضمن بلدان قليلة ذات ديمقراطية كاملة، تستند إلى إطار مؤسسي قوي وكذا قوة الأحزاب السياسية التقليدية التي يرجع أقدمها إلى ٢٠٠ سنة وأحدثها لقرابة نصف قرن. وسمحت مؤسساتنا القوية لأوروغواي تجنب موجة الفساد التي هزت المنطقة.

وعلى الرغم من نمو الثروة الشخصية في جميع أنحاء العالم نموا متسارعا خلال ال٢٠ سنة الماضية، إلا أن ٧٣٦ مليون من البشر لا زالوا يعيشون في فقر مدقع. إذ يمتلك أقل من ١٠ في المائة من سكان العالم ٨٦ في المائة من الثروة العالمية، في حين يتشارك ٧٠ في المائة من السكان نسبة لا تتجاوز ٢.٧ في المائة من الثروة. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش ٩٦ في المائة من فقراء العالم في بلدان آسيوية مختلفة وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

مدفوعة بالثورة التي أحدثتها التكنولوجيا الرقمية ونمو الاقتصادات الناشئة والاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية التي تعرض لها في بداية القرن، فقد نمت ثروة العالم بنسبة ٦٦ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٥. غير أن هذا النمو في الثروة لم ينه الفقر ولم يحد من انعدم المساواة. بل على العكس، فقد استفحلت هاتان الظاهرتان. واليوم، زاد نصيب الفرد من الثروة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٥٢ مرة بالمقارنة مع نصيب الفرد من الثروة في البلدان المنخفضة الدخل. ويشكل هذا أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة. ولن نتمكن من إحراز تقدم في إدارة العمليات العالمية المعقدة التي

تؤدي إلى انعدام المساواة، إلا من خلال تعزيز المؤسسات وإقامة حوكمة شرعية نموذجية.

إننا لا ندعي المثالية، ولكننا نعتقد أنه من الممكن والضروري اتخاذ خطوات نحو إجراءات تدريجية وفعالة تمكننا من عكس حالة انعدام المساواة المزرية والمخزية التي يعاني منها كوكب الأرض. وتؤثر هذه الحالة من انعدم المساواة بشكل كبير على مجمل صرح الحقوق وتميل إلى تحويله، في كثير من الأحيان، إلى مجرد شكليات ضئيلة القيمة ولا تصلح إلا إعلانا لما ينبغي أن يكون عليه الحال، ولا وجود حقيقيا له في الحياة اليومية للكثير من الأمم.

وللقضاء على الفقر والحد من انعدم المساواة، يجب أن نستثمر في الموارد البشرية باعتبارها أهم عنصر في ثروة الأمم. وتمثل النساء نسبة أقل من ٤٠ في المائة من الثروة العالمية لأنهن لازلن يكسبن أقل من الرجال طوال حياتهن. وسيؤدي تحقيق المساواة بين الجنسين إلى زيادة رأس المال البشري بنحو ٢٠ في المائة. ولهذا السبب أدرجت أوروغواي فصلا بشأن التجارة والمسائل الجنسانية، واتبعت نهجا شاملا في جميع الاتفاقات التجارية التي أبرمتها، كما كان حال اتفاقاتنا في الآونة الأخيرة مع شيلي، ومع شركائنا في السوق الجنوبية المشتركة وكذلك مع كندا. ولهذا السبب من المهم أن تضع الدول وتنفذ سياسات اجتماعية عادلة ومتوازنة تهدف إلى الحد من أوجه انعدام المساواة وإنهاء الفقر وتضييق الفجوات بين مجتمعاتنا، وبذلك توفر للجميع مستقبلا أفضل وأكثر عدلا وإشراقا.

وبيّنت العديد من الدراسات الطابع المتعدد الأبعاد لظاهرة الفقر والتي لا يمكن معالجتها إلا من خلال سياسات شاملة تمكّن من إيجاد حلول مستدامة.

وبدون هذا النهج المتعدد الأبعاد، سيكون هناك بليون شخص يعيشون في فقر بحلول عام ٢٠٥٠، فيما تشهد أقل البلدان دخلا أعلى معدل للنمو السكاني. ويجب على جميع الدول أن تنظر في النهج المتعدد الأبعاد، حيث أن الفقر مشكلة تعاني منها جميع المجتمعات في العالم، ولهذا السبب فإن الجهود المتعددة الأطراف أساسية للقضاء عليه.

ثانيا، في ما يتعلق بمكافحة تغير المناخ، إذا أردنا أن ننجح، يجب أن ندرك أن الآثار الضارة لتغير المناخ تؤثر تأثيرا مباشرا على زيادة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية على الصعيد العالمي. وبحلول عام ٢٠٥٠، قد يتسبب تغير المناخ في تشريد ١٤٠ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وحدها.

لقد بلغت شدة تدهور البيئة مستويات تتجاوز ما يمكن تحمله. والتزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضروري لوقف الضرر البيئي ومحاولة عكس اتجاه آثاره السلبية. إن الحرائق المدمرة التي اجتاحت كاليفورنيا وسيبيريا وبوليفيا وشيلي هذا العام، بالإضافة إلى تلك في منطقة الأمازون البرازيلية، تهدد بشكل خطير التنوع البيولوجي وتوازن أضخم نظام إيكولوجي على ظهر الكوكب. وعلى الحكومات التزام بحماية التنوع البيولوجي باعتباره تراثنا المشترك وإرثا للأجيال المقبلة.

وتؤكد أوروغواي من جديد استعدادها للعمل مع جميع البلدان الملتزمة بحماية وصون البيئة، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعتمدة في عام ١٩٩٢، والالتزامات التي قطعت في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، وتناشد بشدة الحكومات التصدي بجدية لهذا التهديد الحقيقي للاستقرار والتوازن في العالم. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي من جديد على دعمه الكامل للمؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في سانتياغو في كانون الأول/ديسمبر، وتهنئ كوستاريكا على التزامها تجاه البيئة وجهودها لتسريع الإجراءات المتعلقة بالمناخ في الاجتماع السابق للمؤتمر الذي ستستضيفه في تشرين الأول/أكتوبر. وبالنظر إلى

المخاطر التي يشكلها تغير المناخ، فإن أوروغواي تعتمد سياسات تضعها في مصاف بلدان العالم الأكثر تقدما في هذا الميدان، بما في ذلك سياستها الوطنية البارزة في مجال الطاقة التي حققت من خلالها توليد ٩٨ في المائة من إنتاجها من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

نحن، كدول، نتحمل المسؤولية عن تجميع جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن السياسات التعليمية التي تمكننا من تعميق دمج تغير المناخ طوال العملية التعليمية والمساهمة في زيادة وعي شعوبنا فيما يتعلق بالتحديات التي يشكلها. وبهذه الطريقة وحدها سنكون أفضل استعدادا لمواجهة آثاره السلبية، وبالتالي تحقيق مجتمع دولي أكثر مرونةوأقل ضعفا، مع زيادة القدرة على التكيف مع التغيرات والتقلبات المناخية وأكثر وعيا ومسؤولية بالنظر إلى هذا التحدي. إن المواطنين النشطاء والواعين، الذين يتمتعون بتعليم يسترشد بذلك الوعي، سيعملون كوسائل فعالة للسيطرة على الحكومات والمؤسسات الخاصة، وبالتالي تعزيز التعاون مع حماية البيئة.

ثالثا، سأتناول التعليم. من أجل توفير التعليم الجيد، من الضروري أن تكون مستعدا لمواجهة استخدام التكنولوجيا وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. إن التقدم التكنولوجي السريع في الذكاء الاصطناعي يحدث تحولا في المجتمعات عن طريق تغيير الطريقة التي يتعلم الناس بها ويعملون ويعيشون معا. ويمكن للنظم التعليمية أن تستخدم الذكاء الاصطناعي لإحداث تغيير في الإدارة والتعليم والتعلم.

وكل من الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يستلزم التعليم من أجل تزويد جميع الأفراد بالمعارف والمهارات والقيم التي تمكنهم من العيش بكرامة وبناء حياتهم والإسهام في المجتمعات التي يعيشون فيها. ومع ذلك، لا تزال هناك للأسف صعوبات خطيرة. ووفقا لليونسكو، هناك ٢٦٢ مليون طفل وشاب غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية أو الثانوية، و ٧٥٠ مليون من البالغين أميون، مما يسهم في زيادة الفقر والتهميش. وانخفضت المعونة المقدمة للتعليم منذ عام ٢٠١٠، ولا يخصص سوى ثلثها للتعليم الابتدائي والثانوي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وفي أوروغواي، نحن مقتنعون تماما بأن السبيل إلى مواجهة تلك التحديات يكمن في تعميم التعليم. التعليم حق من حقوق الإنسان – ومحرك غير مرئي للتنمية المستدامة والسلام. ونظرا لنظام التعليم المجاني والعلماني والإلزامي في أوروغواي، فإن ٩٨,٦ في المائة من السكان يلمون بالقراءة والكتابة، و ٩٩ في المائة من الأطفال في سن الخامسة ملتحقون بالمدارس و ١٠٠ في المائة من معلمي المدارس الابتدائية العامة والخاصة مؤهلون.

لقد اختارت أوروغواي تبني مفهوم التحول مع الإنصاف، وفي هذا الإطار، وضعت السياسات العامة التي كان لها أثر مباشر على تقليص الفجوة الرقمية. وكان إدخال التكنولوجيا أداة أساسية لتحقيق المساواة والإدماج الاجتماعي – وهي قيم في صميم سياساتنا العامة الرقمية – بالإضافة إلى مشاريع معروفة على نطاق واسع، مثل وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت، وتتبع الثروة الحيوانية وخطة سيبال، التي أصبحت أوروغواي من خلالها أول بلد يكفل في عام ٢٠٠٩ حصول كل طفل في سن الدراسة على جهاز كمبيوتر محمول للاستعمال الشخصي. وفي الآونة الأخيرة، أطلقت خطة جديدة لتعميم استخدام الحواسيب المحمولة والحواسيب اللوحية بين كبار السن.

ولهذه الأسباب، ليس من المستغرب أن أوروغواي منذ شباط/فبراير ٢٠١٨ أصبحت جزءا من مجموعة أكثر البلدان تقدما من الناحية الرقمية، ما يسمى مجموعة الـ ٩ الرقمية، التي تتولى أوروغواي رئاستها منذ شباط/فبراير. وسيعقد مؤتمر القمة المقبل للمجموعة في مونتيفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فإن بلدانا مثل أوروغواي، التي تمضي على طريق التنمية، ما زالت بحاجة إلى إعادة تصميم وإعادة تركيز شكل

من أشكال التعاون لدعمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال سد الثغرات الهيكلية التي لا تزال قائمة.

وكما قال رئيس أوروغواي تاباريه فاسكيس أمام الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/73/PV.8)، فإننا نعيد التأكيد على مفهوم التنمية في المرحلة انتقالية، وسنواصل الكفاح حتى لا تقاس التنمية بعد الآن بحسب نصيب الفرد من الدخل – وهو مؤشر يتجاهل الفجوات القائمة فيما بين مختلف القطاعات في كل بلد، وينكر واقع أضعف المجموعات ويمثل تهديدا خطيرا جدا بعكس مسار التقدم الذي حققته حكوماتنا فيما يتعلق القضايا الاجتماعية بعد عناء.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن التغيير بأيدينا. ومن خلال وضع الناس في صميم السياسات العامة، سوف نسهم في الحد من أوجه عدم المساواة، ومكافحة الفقر، وجعل هذا الكوكب مكانا أفضل كل يوم، عن طريق إعطاء الجميع الأمل في مستقبل أفضل وأكثر عدلا مع توفير فرص أفضل، عالم خال من الجوع والفقر والاستبعاد، عالم يسوده السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد دون براموديناى، وزير خارجية مملكة تايلند.

السيد براموديناي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم أمة مملكة تايلند الأبية، أود أن أقول إلى جيل المراهقة السويدية غريتا ثونبيرغ على صعيد العالم إننا أصغينا إلى ندائهم النابع من القلب من أجل حفظ وحماية كوكبهم وسبل كسب عيشهم. وفي الواقع، من واجبنا جميعا نحن الذين نجتمع في هذا المحفل أن نثبت أننا نحاول بحسن نية أن نبذل قصارى جهدنا وأننا سنواصل القيام بذلك.

إن العالم يشهد بحر من التغيير في العديد من الجوانب، ويصاحب هذا التغيير تحديات وفرص كثيرة. كثيرا ما يجري وصف القرن الحادي والعشرون باعتباره عصر الاضطراب. والسؤال هو ما إذا كنا جميعاً على استعداد لذلك.

إن النمو والازدهار يتطلبان السلام. ويحتاج التقدّم السياسي والاقتصادي إلى الاستقرار. والتكنولوجيا تتطلب الضمير. ويتطلب الحفاظ على البيئة عملا شاقا وتضحيات. والتقدّم يتطلب الاستدامة. هذه المفاهيم التي لا حاجة لتكرارها قديمة قدم التاريخ، غير أن تحقيقها لا يزال بعيد المنال. وأصعب المسائل الشائكة ليس مسألة السبب وإنما الكيفية – وعلى وجه التحديد كيفية الوفاء بتلك الشروط الأساسية وتحقيق الأهداف المرجوة.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تحوّلاً متسارعاً من التعددية القومية إلى النزعة القومية المضللة، ومن العولمة إلى محاربة العولمة، ومن التجارة الحرة وعقلية تؤمن بأن البحر يسع كل المراكب إلى سياسات إفقار الجار والمذهب التجاري. وما فتئنا نشهد تفاقم الفجوة في الثروة، والتدهور البيئي، والتفرقة بدلاً من الاستيعاب، ونهج ”الفائز يظفر بكل شيء“، وكلها تؤدي إلى النزاع والمواجهة. وهذه مفارقة مأساوية كبيرة لأننا نعيش في عالم حيث الترابط والتواصل هما القاعدة وليس الاستثناء. ومع ذلك فإننا لا نزال نجد سبيلا للوقوف بعناد داخل الخنادق التي حفرناها بأنفسنا، والتمسك بثبات بمواقف شديدة التباعد، غالباً لأسباب أنانية وقصيرة النظر لا غير. إن التواصل يُعتبر قوة أكثر منه ضعفاً.

وفي الوقت نفسه، وصلت الثورة الصناعية الرابعة، سواء كنا مستعدين لها أو لم نكن، جالبة معها سيلاً من التطورات التكنولوجية التي سيكون لها تداعيات هائلة وبعيدة المدى على جميع المسائل التي تؤثر في حياتنا ومصادر رزقنا ومستقبلنا. والأخطر من ذلك، بخلاف الثورات الصناعية الثلاث السابقة، أن الثورة الرابعة لن تتيح لنا وقتاً – أو ستتيح لنا القليل منه – للتكيف. ولذلك فبالإضافة إلى تفاقم التحديات التقليدية المألوفة

التي عهدناها نسبياً، بات علينا الآن أن نتغلب على تحديات جديدة لا يُسبر غورها وغير تقليدية في عالم التكنولوجيا. ومدى نجاحنا في التعامل معها سيحدد مستقبل البشرية. ولا خيار لدينا سوى أن نحشد مواهبنا – لا أن نتشتت ونتطاحن – كي ننجح في اجتياز هذه الجولة الأخيرة من المحن والاضطرابات ونخرج غانمين.

وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت تايلند، بصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام، تختار موضوع تعزيز الشراكة من أجل التنمية المستدامة ليكون المحور الأساسي لأهداف الرابطة ومهماتها. ومن المكونات الأصيلة لمفهومي الشراكة والاستدامة المطلب الأساسي لعقلية تدعو إلى تحويل النزاع إلى تعاون. وتنطوي هذه المفاهيم أيضاً على الشمولية وبُعد النظر، التي يُستعاض من خلالها عن معضلة السجينين والمكاسب غير المتوازنة القصيرة الأجل بالتطورات المستدامة طويلة الأجل التي تتجسد في مبادئ المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة.

وعلى هامش افتتاح الدورة الرابعة والسبعين، حضر رئيس وزرائنا ثلاثة أحداث توعوية رئيسية، مما يجسّد التزام تايلند الحازم بمواضيع كلٍّ منها، أي التغطية الصحية الشاملة، وتغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة. ولا تعتبر تايلند هذه القضايا مفاهيم مجردة؛ فقد حققناها بجدية من خلال تنفيذ السياسات، لأنها مهمة كثيراً لسبل العيش، لا لشعوبنا فحسب، بل أيضاً للشعوب في جميع أنحاء العالم.

وتحتل تايلند الآن المرتبة السادسة عالمياً من حيث التزامنا بنظام الرعاية الصحية. إن توفير الرعاية الصحية ليس مهمة سهلة إذا أخذنا في الحسبان العدد الذي لا يحصى من المطالب المتنافسة على مواردنا. فهذا يتطلب اتباع نهج متوازن إزاء إدارة الميزانيات وتحديد الأولويات. كما يتطلب إرادة سياسية ثابتة من جانب القيادة للبقاء على المسار الصحيح على الرغم من كل الادعاءات المضادة التي تصرف الانتباه عنه. والإنجازات التي حققناها أكبر دليل على التزام تايلند بسياسة محورها الشعب تهدف إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، نجحت تايلند بوصفها رئيسة الرابطة في حث مجموعتنا الإقليمية على أن تعتمد، للمرة الأولى، موقفاً جماعياً بشأن واحدة من أشد الكوارث البيئية البالغة الأهمية، ألا وهي الحطام البحري. كما صدّقنا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لأننا نؤمن بأن الأزمات البيئية هي مشكلة عالمية وأنها تتطلّب لذلك حلاً عالمياً وجهداً تعاونياً عالمياً. ويُلزمنا تسارع التدهور البيئي بمعدلات لم يسبق لها مثيل أن نبذل جميعاً المزيد من الجهود لتصحيح الأخطاء التي ارتكبناها ضد البيئة. ولفترة طويلة جداً، اعتبرنا خيرات الطبيعة شيئا مُسلَّما به، وعانت الطبيعة من الإهمال وإساءة المعاملة على حد سواء. وهي الآن تقتصّ منّا، وتطالبنا بألا نتجاوز هذا الحد.

وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، اعتمدت تايلند فلسفة اقتصاد الاكتفاء التي تبناها ملكنا الراحل راما التاسع، بوصفها النهج الأساسي لأهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، إذا نُفّذت هذه الفلسفة على نحو ملائم وبحكمة، فسنكون في حِلٍّ من إبقاء هدف التنمية المستدامة ١ – المتعلق بالقضاء على الفقر – جزءاً من المعادلة. وفي الواقع، فإن تايلند تشاطرت هذا النهج، بصفتها رئيسة مجموعة الـ ٧٧ قبل عامين، مع أعضاء المجموعة. إن السعي إلى تحقيق التوازن بين التنمية والتقدّم وبين العوامل الاجتماعية والتجانس هو من المكونات الأصيلة لهذا النهج. فمن دون التوازن لن يجد الملايين من البشر سبيلا للخلاص من حالة الحرمان الاقتصادي.

وقد كانت المسائل الثلاث السالفة الذكر من بين دعائم السياسة الخارجية لحكومتنا. ولا يقل عن ذلك أهمية إقرارنا بأن أياً منها لا يمكن أن يتحقق دون الحفاظ على الشرطين الأساسيين اللذين ترتكز عليهما، وهما السلام والاستقرار.

وهذا يقودنا إلى جهودنا الراهنة المتفانية، التي نضطلع بها معاً بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، للدفع باتجاه الشراكة وتحويل النزاعات إلى تعاون بحيث يمكن استدامة التنمية والتقدم. وقد يبدو هذا النهج مثالياً أكثر مما ينبغي بالنظر إلى الاتجاه الحالي في تفضيل المواجهة على الحوار لتسوية خلافاتنا، ولكنه ليس كذلك في الواقع. ففي الأساس، من واجبنا جميعاً نحن المجتمعين في هذه القاعة اليوم أن نتيح الفرصة للشراكة والتعاون، وأن نثبت أنه يمكن، بعقلية مختلفة، تحقيق السلام والفوائد المشتركة ودوامها، وأنها ليست مجرد أفكار نابعة من حماسة شخص مثالي، دون وسيلة عملية أو تطبيق في واقع الحياة.

والمهمة الشاقة على عاتقنا هي كيفية إقناع جميع الدول، الكبيرة منها والصغيرة، بأنه لا مجال على الإطلاق لعقليات المحصلة الصفرية و"الفائز يظفر بكل شيء" في مواجهة التحديات الحالية المتلاطمة، التقليدية منها والتكنولوجية، وفي سبيل تحقيق مصلحة الأجيال المقبلة. سنغرق معاً أو نسبح معاً، ولن نجتاز بمفردنا، ولا على حساب غرق الآخرين. والقول بأننا جميعاً ركاب في نفس القارب ليس عبارة مكررة مبتذلة في هذه المرحلة.

وأخيراً، يتعين علينا أن نتصدى للحركة المتصاعدة المناهضة للعولمة. إنها الظاهرة التي لا يمكن تجاهلها ولا يحق للعالم التغاضي عنها بعد الآن. إن تلك الحركة، بما فيها الشعبوية الكارهة للأجانب، تنبع أساساً من شعور السكان بحرمانهم من حقوقهم بسبب العولمة الاقتصادية، وهو ما يؤدّي في حالات كثيرة إلى ما أطلق عليه الاقتصادي البريطاني وليام فورستر لويدز تسمية "مأساة المشاعات". إن العديد من النشطاء المناهضين للعولمة لا يعارضون العولمة بصفة عامة؛ إنهم يحاولون ببساطة أن يغيروا الطريقة التي سُمح بها للعولمة بالإفلات من الرقابة، ما يؤدي إلى الاستبعاد والتهميش وانتهاكات حقوق الإنسان والتجارة المجحفة والتنمية الضارّة بدلاً من أن تكون نافعة للعديد من شرائح المجتمع.

إن الصراعات العسكرية والتغير المناخي المفرط، وكلاهما يسبب ويلات من الهجرة الجماعية، يزيدان من تفاقم انعدام الثقة والاستياء اللذين زُج بهما في الخطاب والإجراءات المناهضة للعولمة. وهذا هو السبب في أن تايلند ما برحت تعزز سياستها الوطنية والدولية المتمحورة حول شعبها بوصفها جزءا أساسيا من سياساتنا الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وغني عن القول أنه يجب على كل دولة أن تضع منفردة أو بصورة جماعية، التحسين المتوازن لمعيشة شعبها على رأس أولوياتها. ويجب أن نعزز النموذج الإنمائي الذي يهدف إلى عدم تخلف أحد عن الركب. ومن واجب كل حكومة والأمم المتحدة وضع، واعتماد نهج للنمو يهيئ الفرص للسكان عموما، وليس فقط لقلة متميزة. والقيام بخلاف ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تردي النظام الاقتصادي وحدوث كارثة واسعة النطاق.

إن تايلند بلد يمتد جغرافيا بين محيطين شاسعين – المحيط الهادئ والمحيط الهندي. وقد حافظت تايلند بوعي على وضعها المركزي طوال الوقت، مع تعزيزها في الوقت ذاته للشراكات عبر الإقليمية والتعددية. لقد بين لنا التاريخ مرارا وتكرارا أن الدول الكبرى هي أول من يضع القواعد. وبين لنا التاريخ أيضا أن الامتيازات المقترنة بقوة كبيرة لها حدود. والأهم من ذلك، أنه حتى الامتياز يأتي بمزيد من المسؤولية والمساءلة.

وبدون إيلاء الاعتبار الواجب للدروس التي علمنا إياها التاريخ، سنظل محصورين في الحلقة المفرغة التي أتت بهذه الهيئة إلى حيز الوجود في المقام الأول. إننا مدينون للأجيال القادمة بأن نحول دون أن يكرر التاريخ نفسه. وتحقيقا لهذه الغاية، ما برحت تايلند تحاول القيام بدورها، ونحن متأكدون من أننا لسنا وحدنا. ونود أيضا أن نرى أن ذلك هو السبب في اجتماعنا اليوم في

هذه القاعة. فإذا لم نتعلم من التاريخ كيفية التحلي بسلوك مختلف، فسيضيع كل شئ بما في ذلك مستقبلنا الجماعي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديونيسيو دا كوستا بابو سواريس، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

السيد سواريس (تيمور – ليشتي) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي، باسم جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونحن واثقون من أن قيادتكم، سيدي، ستقود الدورة في اتجاه إيجابي. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا وتهانينا لسلفكم، سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على الطريقة التي قادت بها الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، فضلا عن الأشواط التي قُطعت في الالتزامات المتعهد بها.

ويقدر وفد بلدي كما يرحب باختياركم، سيدي الرئيس، لموضوع هذه الدورة. ويعكس كل من موضوع الدورة والأولويات المحددة التحديات العالمية الرئيسية التي نواجهها، وهي القضاء على الفقر، واحترام حقوق الإنسان، والإدماج، ومنع نشوب النزاعات، وتغير المناخ.

إننا نشعر بالامتنان العميق للأمين العام أنطونيو غوتيريش على عقد مؤتمر قمة العمل المناخي وتوجيه انتباه العالم إلى الأزمة الخطيرة التي تواجه البشرية. وتشعر تيمور – ليشتي، كغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بآثار تغير المناخ على المناطق الساحلية، وعلى غلة المحاصيل بسبب تزايد المواسم الجافة الطويلة الأمد، والدمار الناجم عن حدة الكوارث الطبيعية.

ونحن بحاجة إلى إنقاذ كوكبنا من آثار تغير المناخ والاحترار العالمي. وللأسف، فإننا لم نغير سلوكنا بما فيه الكفاية حتى الآن، لمنع تغير المناخ على كوكبنا. ومع ذلك، إذا عملنا سويا، نعتقد أنه في السنوات القليلة المتبقية يمكننا أن نضمن أن متوسط درجة حرارة الأرض لن يزيد عن ١,٥ درجة مئوية. ومع أن انبعاثاتنا ستكون أقل من ٠,٠٠٣ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، تلتزم تيمور – ليشتي بالإسهام في جهود التخفيف المبذولة عالميا، وذلك بتعزيز أنواع الطاقة المتجددة مثل تلك المستمدة من مصادر الطاقة المائية، والطاقة الشمسية، أو طاقة الكتلة الأحيائية.

وتعكف حكومة بلدي حاليا على وضع سياسات وقوانين ولوائح متعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك السياسات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث، وقانون بشأن الطاقة المتجددة. وعلاوة على ذلك، ففي القطاعات الأخرى المتعلقة بالتخفيف، نعمل على حفظ الغابات، وتشجيع الزراعة العضوية. وفي مجال التكيف، وضعت تيمور – ليشتي خطة عمل وطنية للتكيف، ويجري بالفعل تنفيذ أولوياتها على الصعيدين المحلي والمجتمعي. وندعو جميع الدول، ولا سيما البلدان الرئيسية المطلقة للانبعاثات، أن تعتمد كذلك التدابير اللازمة لوقف الاحترار العالمي.

ومنذ أربع سنوات مضت، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأمامنا ما يزيد قليلا عن ١٠ سنوات لتحقيق التحول اللازم عن طريق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وللأسف، فإننا لا نحرز تقدما في تحقيق بعض الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة. فأوجه عدم المساواة لا تزال قائمة، كما هو الحال بالنسبة للفقر. ونحن نؤيد تماما الانضمام إلى إعلان عقد العمل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأولوياتها الأساسية المتمثلة في القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة، وإقامة المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع والعادلة.

إن القضاء على الفقر هدفنا الرئيسي، ولهذا السبب فهو جزء لا يتجزأ من الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية لوضع برامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، لتنفيذ وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتنمية الهياكل الأساسية وتحويل

الأطر المؤسسية. ولذلك، سنواصل تحسين ظروفنا لتهيئة فرص الاستثمار وتنويع تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والحد من الوفيات، وتغذية الأطفال، وإيجاد فرص العمل للشباب. ونهدف من خلال هذه الاستراتيجية الوطنية، إلى القضاء على الفقر والبطالة، وبالتالي تحرير شعبنا.

وفيما يتعلق بالحفاظ على البيئة، بما في ذلك حفظ الموارد البحرية، اعتمدت تيمور – ليشتي، سياسة عدم استخدام المنتجات البلاستيكية، وهي واحدة من حملاتنا الوطنية لمكافحة التلوث. ونحن أيضا بصدد إنشاء معمل لإعادة تدوير لدائن البلاستيك مما يمكن بلدنا من أن يصبح خاليا من البلاستيك. ولدينا منطقتان بحريتان محميتان تغطيان أكثر من ٥٨٦ كيلومتر مربعا من بحارنا. إننا ننعم بتنوع بيولوجي بحري واسع النطاق، وممر لهجرة الحيتانيات تشكل حمايته جزءا لا يتجزأ من سياساتنا السياحية، وسياسة الاقتصاد الأزرق. وسيتيح لنا مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات، الذي سيعقد في لشبونة في العام المقبل، إلى جانب عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات في خدمة التنمية المستدامة لعام للفترة ٢٠٢١–٢٠٣٠، فرصة لتقييم التقدم المحرز بشأن الهدف ١٤، وجهودنا المتواصلة لحماية المحيطات.

وينوه بلدي تماما بالمفاوضات الثنائية الحالية بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، كما يؤيدها. ونأمل أن تسفر عن توافق جماعي في الآراء، وأن يُعتمد صك دولي ملزم قانونا لضمان توزيع المنافع من التراث المشترك للبشرية.

وإننا مجتمعون أيضا في الأمم المتحدة، في نيويورك، من أجل السلام والاستقرار والأمن الدولي. ويدرك وفد تيمور – ليشتي أن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما بإيجاد الحلول لقضايا فلسطين، والصحراء الغربية، وسوريا، واليمن وشبه الجزيرة الكورية، ويُؤمل أن تُحل نزاعات أخرى أيضا.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، نثني على كوريا الشمالية والولايات المتحدة لشروعهما في حوار سياسي من أجل تحقيق السلام. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الحوار ويسهم في كفالة السلام، والأمن والاستقرار الإقليمي، ويحد من التوتر النووي في المنطقة.

وتعيد تيمور – ليشتي كذلك تأكيد دعمها لحل الدولتين في القضية الفلسطينية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده الرامية إلى إيجاد حل عادل، وسلمي ودائم يمكّن فلسطين من أن تصبح دولة كاملة المقومات.

سينتهي العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، الذي حددته الجمعية العامة، في عام ٢٠٢٠. ومنذ استقلال تيمور – ليشتي في عام ٢٠٠٢، لم يتم التوصل إلى أي حل لإنهاء استعمار أي من الأقاليم الـ ١٧ الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة في القائمة. وننوه بجهود المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد هورست كوهلر. ونأمل، عند تسمية المبعوث الشخصي الجديد، أن تُستأنف المناقشات وأن يتم التوصل إلى حل سياسي وقانوني يتيح لشعب الصحراء الغربية ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ولا تزال تيمور – ليشتي تشعر بالقلق إزاء الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي المفروض على كوبا على مدى أكثر من ستة عقود، وكان له كبير الأثر على السكان والتنمية في البلد. ولذلك، تؤيد تيمور – ليشتي بقوة رفع الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي، وتعارض جميع التدابير التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية.

وفيما يتعلق بسوريا، فإننا نأمل أن يسفر الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة وممثلي المعارضة لإنشاء لجنة دستورية

عن نتائج ويضع حداً للحرب التي سببت معاناة رهيبة للسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء.

وأغتنم هذه الفرصة لأطلع الجمعية بإيجاز على آخر ما استجد بشأن الوضع العام في بلدي. إذ تواصل ديمقراطيتنا الفتية مسيرتها صوب توطيد ركائزها. فتيمور – ليشتي دولة صغيرة ملؤها العزم تشهد عملية بناء مستمرة. وقد أجرينا العديد من الانتخابات التي تؤكد التطور الذي أحرزناه. وبوصف تيمور – ليشتي بلدا ديمقراطيا وسلميا، فإنها تظل ملتزمة ببناء دولة تقوم على سيادة القانون والحكم الرشيد، وتعزيز مؤسسات الدولة، والنهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الفقر.

وقام مؤخرا رئيس وزراء بلدنا، السيد تاور ماتان رواك، ورئيس وزراء أستراليا، السيد سكوت موريسون، في ديلي، باختتام عملية تعيين حدودنا البحرية من خلال تبادل مذكرات ذات صلة بالتصديق على المعاهدة المتعلقة بالحدود البحرية.

إن المساواة والتكافؤ بين الجنسين هدفان أساسيان تنشدهما تيمور – ليشتي. فقد أحرزنا تقدما كبيرا في مجال المشاركة السياسية للمرأة، إذ إن ٣٨ في المائة من أعضاء البرلمان لدينا من النساء. وقد اعتمدنا خطة عمل لمكافحة العنف الجنساني، تشمل برنامجا متكاملا لدعم الضحايا، وتعزيز برامج التمكين الاقتصادي وحملات التوعية. كما اعتمدنا خطة عمل تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، والسلام والأمن. ويتيح لنا الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين فرصة لنضطلع معاً بتقييم التقدم المحرز وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذه على حد سواء.

ولا تزال تيمور – ليشتي تحافظ على روابط تعاونية قوية ومميزة مع أقرب جيراننا، وهما إندونيسيا وأستراليا. وقد قمنا بتوطيد علاقاتنا ليس مع هذين البلدين فحسب، بل أيضا مع جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ونحن ننتظر بصبر قرارا بشأن الطلب الذي قدمناه للانضمام إلى الرابطة. كما نحافظ على علاقات تعاون ودية ومميزة مع الدول التابعة لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي نفخر بكوننا عضوا فيها. ونحن على يقين من أن اللغة البرتغالية التي يتكلمها زهاء ٢٦٨ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ستكون اللغة الرسمية المقبلة للأمم المتحدة.

وتواصل تيمور – ليشتي تعزيز بناء السلام وبناء الدولة من خلال تبادل خبراتها في مجالات المصالحة، والعدالة، والتضامن والمساعدة التقنية ذات الصلة بالانتخابات مع الدول الأعضاء في مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة. وتمثل المجموعة منبرا حكوميا دوليا يضم البلدان الخارجة من النزاع أو التي تعيش حالة نزاع. ويحدونا الأمل في أن تحصل المجموعة، خلال دورة الجمعية العامة هذه، على مركز المراقب لدى الجمعية العامة، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الموافقة على هذا الطلب. كما أن تيمور – ليشتي ملتزمة ومستعدة للمساهمة بوحدات شرطة ووحدات عسكرية في عمليات السلام.

وفي ٣٠ آب/أغسطس، احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لاستفتاء عام ١٩٩٩ الذي نظمته الأمم المتحدة. وفي الأسبوع الماضي، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، احتفلنا بالذكرى السنوية السابعة عشرة لانضمامنا إلى الأمم المتحدة بوصفنا دولة كاملة العضوية. إذ نتمتع بعلاقة تاريخية مع الأمم المتحدة، التي تحظى بمكانة لا تندثر وخاصة للغاية في قلوبنا وفي الذاكرة الجماعية لشعب تيمور – ليشتي.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن تيمور – ليشتي لا تزال مثالا على أفضل ما تقوم به الأمم المتحدة – أي حل النزاعات وصون السلام الدولي والنظام القائم على القواعد – عندما تُضافر الدول الأعضاء فيها جهودها. وقد نبهتنا خمسة مؤتمرات قمة رفيعة المستوى – وهي المنتدى السياسي الرفيع المستوى

المعني بالتنمية المستدامة، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، والاستعراض الرفيع المستوى لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية وقمة العمل المناخي – إلى جسامة التحديات التي تواجهنا اليوم، والتي تتطلب العمل الجماعي، والتعاون، والجهود المشتركة، وتجديد الإرادة السياسية والتضامن حتى يتسنى لنا أن نكفل بفعالية تمكّن جميع مواطنينا، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، من الاستفادة من الوعود التي تحملها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعيش في كرامة وسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كيم سونغ، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد النص بالإنكليزية): أود بداية، سيدي، نيابةً عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أن أعرب عن أمل أن تكلَّل هذه الدورة، سيدي الرئيس، في ظل قيادتكم المقتدرة، بالنجاح.

ويجري عقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت يتزايد فيه التركيز العالمي على تحقيق السلام والتنمية في العالم والمطالبة بهما بمعدل لم يسبق له مثيل. فالسلام والتنمية – وهما تطلع مشترك في العصر الحالي – ركيزتان يستند إليهما عمل الأمم المتحدة والهدفان الرئيسيان اللذان تقوم عليهما أنشطتها. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا يزال تحقيق السلام والتنمية يواجه تحديات خطيرة ناجمة عن الانتهاك الصارخ، في الساحة الدولية، لمبدأي احترام السيادة والمساواة في السيادة المكرسيْن في ميثاق الأمم المتحدة.

وتنتهك النزعة الانفرادية، التي تثمن القوة بوصفها الوسيلة المثلى لتحقيق الأهداف، سيادة العديد من البلدان، مما يؤدي إلى انتشار التوتر على نطاق واسع في العلاقات الدولية ويشكل خطرا يهدد تحقيق السلام والتنمية. وقد تحوّل مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية عن ضمان صون السلام والأمن الدوليين، إلى مجرد أداة تخدم المصلحة الاستراتيجية لبلد بعينه يسعى إلى فرض الجزاءات، ويمارس الضغط ويحاول تغيير الأنظمة في بلدان محددة – ويجري كل هذا في ظل تجاهل تام للعدالة الدولية.

يجب على الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز دورها في ضوء الحالة الدولية السائدة خلال العام الماضي. إن الواقع السائد الذي يشهد انتهاك مبادئ احترام السيادة والمساواة في السيادة انتهاكاً صارخاً، يشكل درسًا منطقيًا مفاده أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الحقيقيين إلا عندما تمتلك الدول قوتها الخاصة بها.

وعرض الرفيق كيم جونغ أون، رئيس لجنة شؤون الدولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في خطاب السياسة التاريخي الذي ألقاه في شهر نيسان/أبريل، المهام الرئيسية للبلد في مرحلته الحالية المتمثلة في تعزيز الأسس المادية للاشتراكية من خلال تركيز كل جهودها على بناء الاقتصاد وإيجاد وسيلة واضحة ومعقولة لضمان إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. إن الحالة الراهنة التي تتسم بتزايد الأعمال العدائية ضد بلدنا تتطلب منا رفع شعارات الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات من أجل تعزيز الاشتراكية. ولدينا الأسس القوية لاقتصاد يدعم نفسه بنفسه، ونقاط قوة علمية وتقنية موثوق بها وتقاليد لا تقدر بثمن تتمثل في الاعتماد على الذات، وتعد أغلى مواردنا الاستراتيجية، ولن نقايضها بأي شيء. وفي ظل القيادة المقتدرة للرفيق كيم جونغ أون، رئيس لجنة شؤون الدولة، يبذل شعبنا الآن جهودًا متفانية تهدف إلى التغلب بعزم على الصعوبات والتحديات وتمجيد جمهوريتنا كدولة قوية مستقلة، أي بلد لشعب تتحقق مثله العليا بالكامل.

ومفتاح توطيد السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في شبه الجزيرة الكورية هو التنفيذ الكامل للبيان المشترك لجمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الذي تم الاتفاق عليه واعتماده في مؤتمر القمة التاريخي والمحادثات بين البلدين التي عقدت في سنغافورة في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨. لقد مر أكثر من عام على اعتماد البيان المشترك الصادر في ١٢ حزيران/يونيه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة لم تحرز سوى تقدم ضئيل حتى الآن، ولا تزال شبه الجزيرة الكورية تعاني من حلقة مفرغة من التوتر المتزايد الذي يعزى بالكامل إلى الاستفزازات السياسية والعسكرية التي ارتكبتها الولايات المتحدة التي لجأت إلى اتباع سياسة عدائية عفا عنها الزمن ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأشار الرفيق كيم جونغ أون، رئيس لجنة شؤون الدولة، في خطابه التاريخي بشأن السياسة العامة، إلى موقفه من أن الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تضع جانباً طريقة حساباتها الحالية وتتعامل معنا بطريقة جديدة وسننتظر بصبر قرارا شجاعا من جانب الولايات المتحدة. ومع افتراضنا أنه لدى الولايات المتحدة ما يكفي من الوقت للتوصل إلى طريقة حسابية يمكنها إطلاعنا عليها، فقد أعربنا عن استعدادنا للجلوس مع الولايات المتحدة لإجراء مناقشة شاملة للمسائل التي ناقشناها حتى الآن. وتبعا للنتيجة، يمكن للمفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة أن تصبح إما فرصة سانحة أو مناسبة من شأنها تسريع الأزمة.

إن إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، الذي استقبله أصدقاؤنا في الشمال والجنوب والخارج وكذلك المجتمع الدولي بشكل جيد، عندما قُدم إلى الجمعية العامة قبل عام واحد فقط، هو الآن في حالة توقف تام ولم يتقدم حتى إلى المرحلة الرئيسية من تنفيذه. ويمكن أن يعزى ذلك إلى السلوك المزدوج لسلطات كوريا الجنوبية التي قامت بمصافحة السلام أمام شعوب العالم ولكنها أدخلت وراء الكواليس أسلحة هجومية حديثة للغاية وأجرت مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويشكل إدخال أحدث الأسلحة الهجومية والتدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكات صارخة وتحديات أمام تنفيذ الاتفاقات العسكرية المحددة في إعلان بانمونجوم، حيث اتفق الجانبان على الوقف التام لجميع الأعمال العدائية ضد بعضهما البعض والامتناع عن زيادة تعزيز القوات المسلحة. ولا يمكن تحسين العلاقات بين الكوريتين إلا عندما تضع سلطات كوريا الجنوبية حداً لتبعيتها للدول الكبرى وسياسة اعتمادها على القوى الأجنبية التي تعتدي على المصالح المشتركة للأمة، وتفي بمسؤوليتها تجاه أمتها عن طريق تنفيذ الإعلانات القائمة بين الكوريتين بحسن نية.

ويعكس موضوع المناقشة العام لهذه الجلسة ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“ أهم النقاط في أهداف التنمية المستدامة التي يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وتسعى حكومة وشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جاهدين الآن لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال كفاحنا القوي لبناء دولة اشتراكية قوية واحترام شعار الاعتماد على الذات، وتقديم أول تقرير وطني طوعي للبلد إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠، بشأن التقدم الذي أحرزه فيما يخص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي اتخاذ تدابير عملية باستمرار لمساعدة البلدان النامية بنشاط في جهودها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز أدوار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات داخل منظومتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ومن الضروري لجميع

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تهيئة بيئة سلمية تفي فيها بخطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، يعبر وفد بلدي عن دعمه وتضامنه الكاملين مع حكومة وشعب سورية في جهودهما المضنية من أجل استعادة الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل والدفاع عن سيادتها الوطنية ضد المؤامرات المدمرة والتخريبية للقوات المعادية وتحقيق السلام الإقليمي. إننا نرفض رفضا قاطعا تطبيق قانون هيلمز – بيرتون والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه القوات المعادية على كوبا ونؤيد بدون تحفظ جهود الشعب الكوبي للمضي قدما بقوة في بناء اقتصاده ونظام دفاعه الوطني. كما نؤيد الأنشطة الخارجية الديناميكية للحزب الشيوعي الكوبي وحكومة كوبا من أجل توسيع وتطوير علاقاتهما الخارجية. وعلى نفس المنوال، فإننا نعرب عن دعمنا الثابت وتضامننا مع كفاح حكومة وشعب فنزويلا لحماية سيادتها.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن امتنانه العميق لوفود العديد من البلدان التي قدمت دعما وتشجيعا قويين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واهتمت باستمرار بإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية وتنميتها. وستعمل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تطوير وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع جميع بلدان العالم التي لديها موقف ودي فيما يتعلق باحترامها لسيادتنا. وسنعمل جنباً إلى جنب مع جميع قوى العالم المحبة للسلام لإقامة نظام سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حمد الله محب رئيس وفد جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد محب (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقف اليوم على هذه المنصة المرموقة لأمثل زملائي نساء ورجالا وأخاطب الزملاء والشركاء الموقرين في الجمعية العامة.

وأنا أكثر فخرا اليوم لأنه قبل يومين فقط خاطر حوالي ٣ ملايين أفغاني يواجهون خطر الإرهاب بحياتهم للتصويت في الانتخابات الرئاسية الرابعة لديمقراطيتنا الفتية. ومن بين الذين صوتوا الرجال والنساء وكبار السن، وبعضهم قد يصوت ربما لآخر مرة، والشباب الذين يصوتون لأول مرة في كثير من الأحيان، وكذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين كانت الرحلة أطول وأكثر إرهاقًا بالنسبة إليهم، وبعض الذين خرجوا رغم قطع حركة طالبان أصابعهم خلال الانتخابات السابقة. لقد صوتنا جميعًا ليس فقط لرئيس ولكن أيضًا لصالح الديمقراطية. لقد صوتنا لدستورنا. وصوتنا من أجل الحرية والسيادة. لقد صوتنا من أجل الازدهار والترابط. وصوتنا من أجل إحلال السلام. وصوتنا لصالح جمهورية أفغانستان الإسلامية. وأهنئ مواطني الأفغان على ممارسة حقهم في التصويت.

كما أتوجه بخالص الشكر لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على حمايتها لهذا الحق. وقد قام حوالى ٧٠ ٠٠٠ من جنودنا البواسل بحماية مواطنينا خلال هذا الحدث التاريخي. وبفضل كفاءتهم المهنية، أمكن تفادي معظم الهجمات وجميع الهجمات التي كان الهدف منها التسبب في إصابات جماعية في صفوف المدنيين.

وكذلك، أهنئ وأشكر مواطني العالم الآخرين. لقد وقف المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، إلى جانبنا على مدى العقدين الماضيين. وبعد أن تعافينا من الحرب، أعدنا بناء وتصور أفغانستان جديدة – أفغانستان تستند إلى القيم الإسلامية والتقاليد الأفغانية والأمل في الخلاص الدائم من ماضينا الدموي. واستثمر أعضاء المجتمع الدولي استثمارا كبيرا وغاليا في رؤيتنا لديمقراطية أفغانية، حتى بأرواح بني أوطانهم من الرجال والنساء، من الوقت الذي كانت فيه هذه الرؤية مجرد فكرة وحتى اليوم، فيما نشهد تحول ذلك الاستثمار إلى سياسات وإجراءات ومؤسسات ومبادئ

وأشخاص. ونتبنى نحن، قادة اليوم من الشباب الأفغان، القيم والمبادئ الديمقراطية، وهي ذات القيم التي تأسست عليها الأمم المتحدة نفسها.

وأهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونؤيد الطائفة العريضة من الأهداف التي تسعون إلى تحقيقها في جدول أعمال الجمعية العامة – النهوض بالسلام والأمن وتعزيز المساواة في التعليم والقضاء على الفقر والتصدي لتغير المناخ. ونثني كذلك على جهود وقيادة الرئيسة السابقة للجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس.

لقد اعتلى فخامة الرئيس محمد أشرف غني، قبل عامين، هذا المنبر في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة وتحدث عن حالة عدم اليقين التي شكلت تحديا للمجتمع الدولي بمسائل يجب علينا أن نواجهها معا لإيجاد حلول (انظر A/72/PV.6). وأوجد الأفغان منذ ذلك الحين قدرا أكبر من اليقين في الركن من العالم الذي نوجد فيه. وأكدنا نحن الأفغان التزامنا بالديمقراطية والسلام. وأثبتت قوات الأمن الوطنية الأفغانية أنها مؤسسة مهنية صلبة قادرة على حماية عمليتنا الديمقراطية واتخذ المجتمع الدولي موقفا حازما في التضامن مع الشعب الأفغاني وحكومته.

غير أن عدم اليقين لا يزال يتمثل في أولئك الذين يقفون في طريق السلام. وأود أن أبعث بهذه الرسالة من الشعب الأفغاني إلى حركة طالبان ورعاتها الأجانب: انضموا إلينا في عملية السلام، وإلا فإننا سنواصل القتال. وكما قالت زميلتي السفيرة أديلا راز في الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي، فإن هذه معركة يمكننا الانتصار فيها.

وأنا اليوم أمثل شعبي ليس لأنه من واجبي أن أفعل ذلك فحسب، ولكن لأنني، شأني شأن الأغلبية الساحقة – حوالي ٦٠ في المائة – من مواطني بلدي، قضينا ثلاثة عقود ونصف من حياتنا في الحرب. إن زميلتيّ السفيرة أديلا راز والسفيرة رويا رحماني، والأخيرة تمثلنا في واشنطن، هما أيضا جزء من هذا الجيل الذي ولد وترعرع في خضم الحرب. فنحن أفغانستان الجديدة.

وبصورة متزايدة، تتحول أفغانستان الآن، وأكثر من أي وقت مضى، إلى بلد تقوده توقعات شبابه وتحدد معالمه. ومكنتنا الفرص التي أتيحت لنا بفضل المكاسب التي تحققت في السنوات العشرين الماضية من تحويل الأمل إلى إيمان أقوى بكثير. وإننا نؤمن بقدرتنا على تحقيق السلام الذي رجونا أن يتحقق طوال حياتنا. وقد اتخذنا بالفعل العديد من الخطوات، غير أنه لا يزال أمامنا شوط طويل في هذه الرحلة. والخطوة التالية هي خطوتنا نحن الأفغان. وأيا كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية، هناك شيء واحد واضح – السلام هو أولوية الحكومة وسيبقى كذلك، وهو ما عززه الآن التفويض الذي منحه لنا الشعب الأفغاني.

إن الخطوة التالية في مسيرة السلام سيتخذها الأفغان، تماما كالخطوة الأولى. فقد قدم الرئيس أشرف غني في شباط/فبراير ٢٠١٨ عرض سلام غير مشروط إلى طالبان، والعرض لا يزال قائما اليوم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، حدث ما لا يمكن تصوره: وقف عام لإطلاق النار لمدة ثلاثة أيام خلال عطلة العيد. ومنحت تلك الأيام الأفغان إيمانا هائلا بأن السلام ممكن وبرهنت على أن الحكومة تملك القدرة على التفاوض مباشرة على السلام مع أعدائنا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدم الرئيس غني خريطة طريق لتحقيق السلام وأعلن عن تشكيل فريق للتفاوض. ومع بداية عام ٢٠١٩، تواصلت مسيرة أفغانستان نحو السلام بمشاورات على الصعيد الوطني مع الشعب الأفغاني.

وأود، في هذا السياق، أن أرجع الفضل إلى النساء الأفغانيات اللاتي شكلن أول مجموعة من المواطنين الأفغان تتحد وطنيا حول خطة السلام. ففي شباط/فبراير، تم التشاور مع ١٥ ٠٠٠ امرأة من جميع الولايات الـ٣٤ بشأن ما يمكن أن

يكون مقبولا بالنسبة لهن في اتفاق للسلام، واجتمعت ٣ ٠٠٠ منهن في كابل لإقرار الخطة.

وفي نيسان/أبريل، عقدت الحكومة الأفغانية دورة تاريخية لمجلس السلام الاستشاري الوطني، حددت مطالب الشعب متمثلة في التوصل إلى اتفاق سلام. وكانت كل خطوة من تلك الخطوات خطوة كبيرة في عملية متواصلة بقيادة أفغانية موجهة نحو تحقيق السلام المستدام والكريم والشامل لجميع الأفغان.

وإذ نستعد لاتخاذ الخطوة التالية في هذه العملية، فإننا ملتزمون بمبادئ الشمول والاستدامة والكرامة. ويطالب الشعب الأفغاني بوقف لإطلاق النار لوقف سفك الدماء على الفور. كما يطالب بإجراء محادثات بين الأفغان وبالحفاظ على الجمهورية الإسلامية كأساس لدولتنا القومية. ولا نريد أن نقتصر على المكاسب التي حققناها، بل كذلك أن نحافظ على الأساس الذي سيمكننا من مواصلة تعزيز تلك المكاسب.

ورحبنا، طوال هذه العملية، بالمساعدة من شركائنا الدوليين وقدرناها. وتتسق هذه المساعدة مع مبادئنا في بناء السلام وتدعم عمليتنا للسلام التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. إن السلام هو هدفنا المشترك والإرهابيون هم عدونا المشترك. فيجب ألا نستعجل الأمر الأول ونخاطر بتمكين الإرهابيين. وأود أن أشكر أصدقاءنا وشركاءنا الدوليين الذين يدعمون عمليتنا السلمية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وألمانيا والنرويج والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوزبكستان، من بين العديد من البلدان الأخرى.

إن الأفغان يقاتلون حاليا على خطوط المواجهة مع الإرهاب العالمي حتى يتمكن الآخرون من الحفاظ على السلام في ديارهم وعلى أراضيهم. ولكن السلام ليس حالة صيرورة ثابتة. فالسلام يتطلب رعاية وإعادة تقييم مستمرة يضطلع بها شركاء يتقاسمون نفس القيم، حتى عندما تتغير الخطوط الفاصلة بين الحرب والسلام في جميع أنحاء العالم. ويشكل الإرهابيون الذين يكبح الجنود الأفغان جماحهم حاليا تهديدا لنا جميعا.

ويمثل الإرهاب فكرة بقدر ما هو شكل من أشكال العنف. ويجب علينا أن نواصل العمل معا للقضاء على الأيديولوجيات التي تُفرخ الإرهاب أينما وُجدت. ويجب ألا يظل نهج عدم التسامح مطلقا، الذي سمعنا دعوات متكررة إلى اتباعه، موضوع نقاش بعد الآن وأن يصير بدلا من ذلك موضوع عمل. ونحن بحاجة إلى مزيد من التعاون المؤسسي وبحاجة إلى إجراءات أكثر حسما في المنطقة.

يجب أن يأخذ تعزيز نهج الأمن الجماعي في الاعتبار العلاقة الواسعة بين الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية ككل، بغية وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين فضلا عن تجنيدهم والموارد التي تسمح لهم بالبقاء فتاكين. إن مكافحة الإرهاب هي الأساس الحاسم للشراكة مع الولايات المتحدة وشركائنا في الناتو – وهي من الشراكات التي لا تزال تلتزم أفغانستان بها التزاما راسخا. وأعرب عن تقديري لجميع الأفراد العسكريين الذين فقدوا أرواحهم، ولأسرهم، بمن فيهم الشجعان من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وشركاؤنا الذين قاتلوا جنبا إلى جنب معنا، بمن فيهم ٢ ٤٣٨ جنديا من الولايات المتحدة وجميع الآخرين الذين وقفوا إلى جانبنا وجادوا بأرواحهم. نحن الأفغان لن ننسى تضحياتهم أبدا، ونشكرهم على الوقوف معنا.

كما أظهرت المناقشات في الجمعية العامة، فإن الإرهاب والنزاعات ليسا سوى بعض التهديدات العديدة اليوم. وتمثل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، والأزمة الإنسانية العالمية أيضا أولويتين – وهما مشكلتان نواجههما يوميا في أفغانستان. ولن يجري التصدي لهذه التحديات إلا بضمان حجم ونطاق جديدين للتعاون الدولي. ويتعين علينا أن نتطلع إلى ما يتجاوز منظور المصالح الفردية إذا أردنا التصدي لهذه التحديات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستثمرت أفغانستان في تحقيق هذه

الأهداف، ومواءمتها مع الخطة الإنمائية الوطنية في بلدنا – أهداف التنمية المستدامة في أفغانستان. وهذه الأهداف هي جزء لا يتجزأ من الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان وبرامجنا الوطنية ذات الأولوية.

وقد شعرت أفغانستان، التي يغلب عليها الاقتصاد الزراعي، بالآثار الضارة لتغير المناخ. بالنسبة لشعبنا، كان الجفاف الذي طال أمده مساله حياه وموت، وقد دفع بالكثيرين من ديارهم إلى براثن الفقر المدقع. إن تغير المناخ مسألة لا نزال نكافح لإيجاد حلول طويلة الأمد لها، مع القيام في الوقت نفسه بتوفير الإغاثة الإنسانية الفورية للمتضررين. وقد أكد مؤتمر قمة العمل المعني بالمناخ الذي عقد في الأسبوع الماضي الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير جديدة من أجل التخفيف من آثار هذا التهديد. سنواصل هذه المناقشات الهامة في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقيه الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ، الذي سيعقد في شيلي في كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن اختتم بياني برسالة تطلعية تركز على وعد الأمم المتحدة. يشهد نهوض أفغانستان من الأنقاض إحراز تقدم مطرد على أهميه التعاون الدولي والمتعدد الأطراف. وفي هذا العام، احتفلت أفغانستان بالذكرى المئوية لاستعادة سيادتها الكاملة. وعلى مدى العقدين الماضيين، ساعدتنا الأمم المتحدة على بناء ديمقراطيتنا. ونحن نقف الآن بثقة متكئين على أساسها القوي، ونواصل إحراز التقدم نحو الاعتماد على الذات والازدهار والسلام. ولا تزال أفغانستان الجديدة تحول نفسها إلى مركز للتعاون والاتصال والتنمية في منطقتنا. والمبادرات التي تقودها أفغانستان، مثل عمليه قلب آسيا – اسطنبول ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشان أفغانستان، تحقق بالفعل ثمارها الاقتصادية، وتفتح أفاقا جديده للتجارة وحركه السلع وتنقل الناس وانتقال الأفكار في جميع أنحاء آسيا الجنوبية والوسطى. ويمكننا الآن أن نقول إن الديمقراطية الأفغانية هي قصة نجاح يعود الفضل فيها ليس للأفغان فحسب، بل لنا جميعا في الأمم المتحدة.

ويشهد التاريخ على التقدم الذي أحرزناه، ولكنه لا يزال مصدرا لمعاناتنا. فالأفغان يتألمون لموت كل مواطن من مواطنينا. ونحن نأسف على كل لحظة زمنية تُخطف فيها حياة أحد الأفغانيين. وتتمثل مهمتنا الآن في تحقيق السلام الذي يمكنه إنهاء معاناة جميع الأفغان. ولن يتسنى لكل أفغاني أن ينعم بالحريات والفرص التي تتيحها الديمقراطية التي ضحينا بالكثير لنبنيها إلا عندما يتحقق السلام. ولن يتمكن أي أفغاني من العيش في سلام وحريه حقا إلى أن يأتي اليوم الذي يعيش فيه كل أفغاني في سلام وحريه. وذلك اليوم هو ما نعيش ونعمل من أجله – وهو اليوم الذي نعلم أننا سنحققه بالتضامن مع أصدقائنا وشركائنا الدوليين. إنه اليوم الذي لا نأمل في تحقيقه بل نؤمن به.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد كوكو كبايدو، رئيس وفد جمهورية توغو.

السيد كبايدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وإذ أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم بلدي الكامل، أتمنى لكم كل النجاح في تنفيذ أولويات مهمتكم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على عملها الممتاز والتقدم الذي أحرزته منظمتنا خلال فترة ولايتها في المكتب. بالنيابة عن شعب توغو، أود أيضا أن أكرر امتناني العميق للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه الثابت بالسلام والأمن في عالم يواجه أشكالا متعددة الجوانب من الاضطراب.

ولم تعد تعدديه الأطراف وتضافر الجهود والخبرات تبرز اليوم بوصفها مجرد خيارات متاحه لمجتمع الدول وإنما كضرورات لا غنى عنها لتحقيق أهدافنا. واليوم، تتزايد مسؤوليات منظمتنا

عدداً، وأصبحت تحدياتها المتعددة الأبعاد أكثر تعقيدا. ولكي نضمن اتخاذ إجراءات أكثر فعاليه، يجب أن نعتاد على فكرة أنه لا يوجد بديل للعمل الجماعي والتضامن. ومن الواضح أن حجم وحدة هذه التحديات الجديدة – التي تغذيها وتديمها الحروب والأزمات الاجتماعية والسياسية والفقر والإقصاء والتدهور البيئي وآثار تغير المناخ – يَدْعُوَانا إلى اليقظة والتنفيذ الملموس والمتضافر واتخاذ الإجراءات العملية. ولهذا السبب أشيد بالموضوع الذي اختير لهذه الدورة للجمعية العامة – ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“– لأنه يستجيب تماما لشواغلنا الحالية ويعكس القيم التي يرتكز عليها التزامنا الكامل بميثاق الأمم المتحدة.

وباعتمادنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قبل عدة سنوات، التزمنا بحزم بألا يصبح هذا البرنامج، الذي لا يزال حتى الآن أكثر الأدوات المتاحة طموحا من أجل النهوض برفاه شعوبنا، مجرد برنامج آخر. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الإعراب عن دعم توغو الكامل لجميع المبادرات والآليات الرامية إلى تنفيذ مختلف الخطط الاستراتيجية سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد بذلت حكومة توغو جهودا جبارة على الصعيد الوطني للحد من الفقر وضمان عدم تخلف أحد عن الركب بحلول ٢٠٣٠. ومن هذا المنطلق، ووفقا ٢٠٣٠ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ورؤية عام ٢٠٢٠ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، اعتمد بلدي خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، تماشيا مع خطة البلد الناشئة. وهذه الخطة وثيقة استراتيجية مدتها خمس سنوات تستند إلى أساسيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن خلال المحاور الاستراتيجية الثلاثة للخطة، تطمح توغو إلى أن تصبح دولة متوسطة الدخل مستقرة وسليمة ديمقراطيا واقتصاديا واجتماعيا، تدعو إلى التضامن وتنفتح على العالم. وهذا ينعكس فعلا في الجهود الرامية إلى إنشاء مركز استراتيجي للتميز ومركز أعمال من الدرجة الأولى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وتطوير مراكز لتحويل الزراعة والصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية مع تعزيز آليات التنمية والإدماج الاجتماعي. باختصار، تم إعداد الخطة، التي يعتمد مشروعها الرئيسي على خيارات رشيدة تدمج جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لإحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد التوغولي بهدف ضمان نمو قوي ومستدام ومرن وشامل يخلق فرص العمل اللائق للجميع ويؤدي إلى تحسين الرفاه الفردي.

لذلك، بالإضافة إلى البناء المتسارع للبنية التحتية للطرق والموانئ والمطارات والهياكل الأساسية الزراعية، يتابع بلدي بعزم سياسته التعليمية لعام ٢٠٠٨ لتوفير التعليم الابتدائي المجاني، وتنفيذ برنامج موسع للوجبات المدرسية وإدخال التأمين الصحي المسمى ليشمل مليوني طالب. وقد شجعت هذه السياسة على زيادة الالتحاق بالمدارس، وخاصة بين الفتيات. ومن خلال استراتيجية التعليم الحكومية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٥، تهدف توغو إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٢٢ وتوسيع خدمات ما قبل المدرسة في المناطق الريفية والفقيرة. والهدف النهائي هو الوفاء بمعايير التعليم الجيد والحد من الأمية بشكل كبير.

وعندما اعتمدنا أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، كنا نعلم تماما أن الوفاء بالتزاماتنا الإنمائية سيتوقف على قدرة المجتمع الدولي على تعبئة التمويل اللازم. وعليه، من الأهمية بمكان زيادة تعزيز التعاون والتضامن الدوليين من أجل إقامة شراكات ابتكارية تحقق التقدم على المستوى الدولي. ولذلك، نرحب بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي لا يزال يشكل إطارا رئيسيا لتعبئة الموارد المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم ملموس في

تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك، من الضروري الالتزام بشكل قاطع بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا والاستفادة القصوى من الآليات ذات الصلة التي توفرها. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا ولجميع البلدان الضعيفة على هامش التجارة العالمية. وينبغي أن نغتنم تعددية الأطراف كفرصة لتعاون اقتصادي وتجاري دولي نشط يجلب الأمل للمجتمع الإنساني الذي نبنيه.

وأود أن أرحب بجهود التكامل المبذولة في إطار الاتحاد الأفريقي والمجتمعات الإقليمية في القارة منذ اعتماد خطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي، التي تهدف إلى التحول الهيكلي في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بإطلاق الاتحاد الأفريقي في ٣٠ أيار/مايو، في نيامي، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وهو واحد من ١٤ مشروعا رئيسيا في خطة عام ٢٠٦٣، والتي تهدف إلى تسريع وتيرة التصنيع في أفريقيا، وزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية وبناء الهياكل الأساسية الجيدة. وبالمثل، أنشئت السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي استجابة للحاجة الملحة لتوحيد سوق النقل الجوي المحلي في أفريقيا. وهذه السوق، التي تتولى توغو تنسيقها، ستحفز فرص الاستثمار الضخمة عبر الحدود في صناعات الطيران والسياحة وتوفر فرصة ممتازة لتحسين الاتصال بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وعلى المستوى دون الإقليمي، فإن اعتماد مبدأ العملة المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يستحق الترحيب أيضا كعامل مهم في تسريع التكامل.

وبالإضافة إلى تحسين الإطار القانوني لتعزيز الحكم الرشيد والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه، تعد مسألة تغير المناخ وحماية البيئة من الشواغل الرئيسية بالنسبة لبلدي. ومن مسؤولية المجتمع الدولي قاطبة أن يبين مدى ارتباط مسألة تغير المناخ بالأمن الغذائي والصحي والحد من الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. لذلك، نعتقد أنه من المناسب ضمان الأموال لمساعدة أشد البلدان هشاشة في الحفاظ على التنوع البيولوجي. ولهذا السبب، من المهم أن يجد المجتمع الدولي الحلول المناسبة للمسائل المتعلقة بتغير المناخ.

وفي هذه المرحلة، يكرر بلدي دعمه لاتفاق باريس والتزامه به. وعليه، فإن عقد مؤتمر قمة العمل المناخي، الذي انعقد في الفترة السابقة للمناقشة العامة، أمر جدير بالترحيب. ونأمل أن تؤدي الوعود المتعهد بها في مؤتمر القمة إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠ وتحييدها التام بحلول عام ٢٠٥٠. ويشدد بلدي على ضرورة تحسين موارد صندوق المناخ الأخضر حتى يتمكن من مساعدة الدول الأقل تلويثا والأكثر عرضة لتغير المناخ في إيجاد الوسائل المناسبة للتعامل معه.

إن عالمنا اليوم في سياق أمني شديد التقلب. واستمرار بؤر التوتر، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأدنى، والقضايا الناشئة مثل الإرهاب والتطرف العنيف والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، والتوجهات نحو الانتشار النووي، يهدد السلم والأمن الدوليين، اللذين بدونهما لا يمكن أن تزدهر جهودنا الإنمائية. ولهذا السبب، فإن بلدي الملتزم بقيم السلام والتعايش السلمي، يرى أننا سنربح كل شيء بالعمل في تضافر وبتصميم قوي على إنهاء جميع هذه الأزمات.

لقد كان عام ٢٠١٩ مخيفا بشكل خاص بالنسبة للعديد من البلدان التي سيطر عليها خوف وجودي من التهديدات الإرهابية. وتثبت لنا الاعتداءات المتكررة في جميع أنحاء العالم على أساس يومي أن هذا الشر المستشري لا يزال موجودا في كل مكان، مما يضطرنا إلى اليقظة باستمرار على نحو متزايد. ومنطقة غرب أفريقيا لم تنج من ذلك. في الواقع، كانت هناك عدة هجمات في مالي والنيجر ونيجيريا وبوركينا فاسو وبنن وغيرها. وبسبب قربها من البلدان المجاورة التي تضررت بشدة من ويلات الإرهاب، تدرك توغو تماما حجم التهديد ولا تزال في حالة تأهب قصوى في مواجهة هذا التهديد غير المتناظر. وتتخذ

توغو حاليا نهجا وقائيا واستباقيا إزاء التهديد الإرهابي، وبالتالي، فقد التمست خبرة مكتب مكافحة الإرهاب لمساعدتها في تقييم المخاطر التي يشكلها التطرف العنيف. وزيارة المكتب إلى لومي، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه، أتاحت تقديم توصيات وتقييم الاحتياجات ذات الأولوية في مجال المساعدة الفنية. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمم المتحدة على دعمها الذي نقدره كثيرا.

ولا يزال بلدي مقتنعا بأن انتشار آفة الإرهاب يتطلب تعاونا دوليا معززا لأن تعقيده يحول دون اتباع نهج فردي من جانب الدول ويتطلب عملا تآزريا من خلال رؤية مشتركة. وإدراكا للحاجة إلى التعاون على المستوى الإقليمي، تدعم حكومة توغو مبادرة أكرا، التي اتخذت بالاشتراك مع بنن وبوركينا فاسو وغانا وكوت ديفوار ومالي والنيجر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والتي تهدف تحديدا إلى توحيد وتنسيق النُّهج لمكافحة التهديد الإرهابي.

ولتحقيق هذه الغاية، من الأهمية بمكان إيجاد تمويل مستدام للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تشكل إطارا مثاليا للتعاون في مكافحة الإرهاب في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. والتأخير في تفعيل قوتها المشتركة يضر للغاية بالسلام والأمن في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ننضم إلى النداءات العديدة للتعبئة الدولية لتمكين القوة من العمل والإسهام في القضاء على هذا الشر المخيف الذي يفترس بلداننا. ولهذا السبب يرحب بلدي بإصلاح ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة ويؤيد بقوة الإجراءات التي بدأها الأمين العام لزيادة فعالية عمليات حفظ السلام من خلال ولايات أكثر تحديداً ومزيد من التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومع ذلك فليس من المبالغة التساؤل عن تضاؤل الموارد المالية المخصصة لهذه العمليات مع تزايد تعقيد التحديات التي يواجهها حفظ السلام وتوطيده. وتجدد توغو التزامها بالعمل حيثما يتعرض السلام للتهديد بصفتها مساهماً رئيسياً بقوات في عمليات حفظ السلام. ونؤيد تأييداً تاماً في فس الوقت سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاعتداء الجنسي في مسارح عمليات حفظ السلام ومبادئ كيغالي.

ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا تزال تشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. إن بلدي، الذي تعطي سياسته الخارجية الأولوية لنزع السلاح العام الكامل، ما فتئ يدعو إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية حصرا. ومن هذا المنطلق، اعتمدت حكومة توغو في ٧ آب/أغسطس مشروع قانون بشأن الاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للطاقة النووية، إدراكاً منها لتطبيقاتها الإيجابية، ولا سيما في ميادين الصحة والزراعة والصناعة والإشعاع المؤين، وما إلى ذلك.

تزداد تدفقات الهجرة الدولية كثافة وتنوعاً وقد باتت تشكل اليوم تحدياً رئيسياً آخر يتعين معالجته. ونتيجة لتزايد عدم المساواة الاقتصادية، يغادر المزيد من الرجال والنساء بلدانهم الأصلية بحثاً عن حياة أكثر أماناً أو أفضل وعن فرص في أماكن أخرى. وتؤدي ظاهرة الهجرة في كثير من الأحيان إلى نتائج مأساوية وهي مصدر أسى للشعوب والحكومات على حد سواء. فهي تخلق تحديات هائلة للمجتمع الدولي، الذي يجب أن يجد آليات للإدارة الجماعية وزيادة فعالية التعاون بين الدول. وفي هذا الصدد، يرحّب وفد بلدي باعتماد الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي انبثق عن المؤتمر الحكومي الدولي المعقود في مراكش يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وهذا الاتفاق التاريخي، وإن كان غير ملزم قانوناً، يؤدي دور خريطة طريق مفيدة لإدارة أكثر فعالية لهذه الأزمة الكبرى في عصرنا.

إن مجتمعنا ذا المصير المشترك يجبرنا على التغلب على أي إغراء باللجوء إلى الإجراءات المعزولة والانفرادية. فإذا كان هدفنا هو مكافحة الفقر وجميع العلل الأخرى التي تعاني منها البشرية، من أجل بناء مجتمعات أعدل وأشمل، فيجب علينا أن نكرّس جهودنا لتعزيز الآليات المتعددة الأطراف، وأن نستلهم يومياً في الوقت نفسه من المثل الأفريقي القائل: ”وحدنا نحث الخطى، ولكن معاً نقطع المسافات“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مارك – أندريه بلانشار، رئيس وفد كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إن نطاق المداولات التي جرت على مدى الأسبوع الماضي وعمقها قد ذكرانا بالأهمية الفريدة للجمعية العامة. ولا يتيح أي منبر آخر التعبير الكامل عن هذا التنوع في الأصوات والآراء. ولا يوجد أي مكان آخر يجمع العالم معاً على هذا النحو.

إن التحديات التي نواجهها اليوم منهجية وعالمية. وهي لا تعرف حدوداً وطنية. ولا يمكن لدولة بمفردها، مهما بلغ حجمها أو قوتها، أن تنجح إذا عملت في عزلة أو حتى على المستوى الثنائي. وعلاوة على ذلك، فمن الواضح الآن لمعظم الناس أن الحكومات التي تعمل وحدها لا يمكن أن تحقق فوائد تعددية الأطراف بنفسها. إن السياسات العامة والموارد العامة، على الرغم من أنها ضرورية بصفة مطلقة، لا تكفي لمواجهة تحديات مثل تغير المناخ وعدم المساواة أو للتحقيق الكامل للتنمية المستدامة.

ومن أجل تحقيق نتائج لفائدة الناس في كل مكان، يتعين أن تكون تعددية الأطراف أكثر شمولاً وابتكاراً من أي وقت مضى. ولا بد لنا من الخروج من معتزلاتنا. إن تعزيز تعددية الأطراف يعني إشراك جميع المعنيين. وينبغي للحكومات أن تكون في الصدارة بالفعل، لكن أفكار الشباب والنساء والشعوب الأصلية وروّاد الأعمال وغيرهم من أفراد المجتمع المدني ومشاركتهم تكتسي أهمية حاسمة في تعزيز هذا النوع من الابتكار الذي نحتاج إليه للنجاح بوصفنا المجتمع العالمي. وهذا ليس لأن التحديات التي تواجهنا مشتركة وحسب، بل لأن الحلول والمكاسب المحتملة جماعية. ونحن بحاجة إلى العمل معاً لتحقيقها.

إن ما حدث في الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي يجلب الأمل. وكان الأمر يتعلق بتنويع الأصوات في الأمم المتحدة والنهوض بالشراكات المبتكرة. وقد بدأ هذا الأسبوع الرفيع المستوى مع قرع شباب من جميع أنحاء العالم ناقوس الخطر إزاء تغير المناخ وطلبهم اتخاذ إجراءات عاجلة وإمساك زمام المبادرة والمساءلة. لقد استمعنا إلى شباب من توفالو وكيريباس وجزر مارشال وأماكن في مختلف أنحاء المحيط الهادئ يصفون عيشهم في خوف مستمر، إذ لا يعرفون ما إذا كانت أوطانهم ستظل قادرة على توفير أسباب الحياة البشرية بحلول عام ٢٠٣٠. لقد سافر هؤلاء الشبان والشابات آلاف الكيلومترات حاملين رسالة بسيطة: ”أنقذوا المحيط الهادئ، أنقذوا العالم“. وأريدهم أن يعرفوا أن كندا قد استمعت إلى رسالتهم. لقد تردد صدى الرسالة في مونتريال وفي جميع أنحاء كندا يوم الجمعة عندما قام مئات الآلاف من الشباب بتنظيم إضراب وساروا في الشوارع في أكبر مسيرة احتجاج من نوعها على الإطلاق في بلدنا.

وفي مؤتمر القمة للعمل المناخي، سمعنا أن القدرة على تغيير المسار بأيدينا. وثمة حلول جاهزة موجودة هنا والآن، وهي حلول يمكنها إذا طُبقت أن تقضي على ٧٠ في المائة من الانبعاثات العالمية.

وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، سمعنا بصوت عال وواضح أن جميع جهودنا يجب أن توجّه نحو تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في الناس والكوكب والازدهار لأجل عالم لا يترك أحداً خلف الركب. وفي استعراض

منتصف المدة لإجراءات مسار العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، تم تذكيرنا بأوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وكيف أنها تتعرّض لخطر كبير. وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، سمعنا عن التأثير القوي الذي يمكن أن تتركه الرعاية الصحية على الرخاء، ليس للأفراد فقط ولكن للأمم برمتها. إن الافتقار إلى التغطية الصحية يُبقي الأشخاص في فقر ويحول بينهم وبين تحقيق إمكاناتهم الاقتصادية.

وقد كانت كندا فخورة بالمشاركة في تيسير الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، إلى جانب شريكتنا المقربة: غانا. ومن خلال هذه العملية، عرفنا كيف تواجه أفقر البلدان وأضعفها مستويات لا تطاق من الديون، وعرفنا كيف أن التراجع في أعمال المراسلات المصرفية يشكل خطراً وجودياً على منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. لقد عرفنا كيف أن آفة التدفقات المالية غير المشروعة لا تزال تحرم البلدان النامية من الموارد المالية التي تحتاج إليها للاستثمار في مستقبل شعوبها. ولكن علمنا أيضاً أن العالم يملك موارد مالية أكثر مما يكفي لجعل أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة. وتكمن المشكلات في التنسيق والاتصال. ويلزمنا على وجه الاستعجال معالجة التفاوت بين أماكن وجود الموارد المالية والأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليها.

ولا بدّ من إعطاء لأولوية جماعيا لإزالة هذا التفاوت، هنا في الأمم المتحدة وفي الوطن. إن القيام بذلك هو المفتاح لتحقيق كل ما ننوي إنجازه هذا الأسبوع – من العمل المناخي والرعاية الصحية الشاملة إلى تحقيق رؤية للازدهار تتسم بالشمولية والاستدامة وتتمحور حول الإنسان، وهي الرؤية التي تسعى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى توطيدها. وقد أسست كندا، إلى جانب جامايكا، مجموعة أصدقاء تمويل أهداف التنمية المستدامة لأننا ملتزمون بإيجاد سبل لتعبئة الموارد اللازمة من القطاعين العام والخاص وقطاعات الأعمال الخيرية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

لهذا السبب تعاونت كل من كندا وجامايكا مع الدانمرك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة ميريلاند لإطلاق مبادرة إغلاق فجوة الاستثمار، والتي تركز على مساعدة البلدان النامية في إنشاء بنية تحتية مستدامة بشكل أسرع. والمبادرة تؤتي ثمارها، فقد قدمت تسعة من أفرقة استثمارات بالبلدان النامية ١٣ مشروعًا ذات أولوية عليا للبنية التحتية المستدامة تمثل استثماراً رأسماليًا كليًا يبلغ حوالي ٤,٣ بليون دولار.

في الواقع، تعمل كندا بنشاط مع شركاء لتوليد زخم من أجل تمويل التنمية المستدامة، وقد بدأنا نرى النتيجة. إذ أن أطرافا فاعلة جديدة تدخل الساحة، بما في ذلك بنوك ومستثمرون مؤثرون مستعدون بشكل متزايد للعمل مع هيئات التمويل العام والجمعيات الخيرية.

مع اقتراب المناقشة العامة في هذه الجلسة من نهايتها، تواصل كندا التفكير في كل ما سمعناه خلال الأسبوع الماضي. نريد من الدول الأعضاء الزميلة ومن المواطنين العالميين الذين أتوا إلى هنا أن يعلموا أننا أصغينا وأننا سمعناهم. لقد استمعنا إلى الرئيس ماكي سال رئيس السنغال وهو يقول إن إفريقيا لا تحتاج إلى تلقينها الدروس. تحتاج أفريقيا إلى شراكات (انظر A/74/PV.4). نحن نسمعه، ونتفق معه.

لقد استمعنا إلى الرئيس تانيتي ماماو، رئيس كيريباس، وهو يقول إن المقياس الحقيقي للأمم المتحدة ليس بعدد القرارات بل بعدد الأشخاص المحرومين الذين تتحسن أحوالهم نتيجة لتلك القرارات (انظرA/74/PV.6). ولهذا السبب نجتمع نحن هنا. نحن نسمعه، ونتفق معه.

لقد استمعنا إلى رئيس وزراء مالطة جوزيف مسقط وهو يقول إن أدوار المرأة في المجتمع قد تم التقليل من شأنها ولا تلقى

التقدير الكافي لها، وفي بعض الأحيان لا يتم الاعتراف بها (انظر A/74/PV.8). نحن نسمعه، ونتفق معه.

لقد استمعنا إليكم، سيدي الرئيس، عندما قلتم إن الأدلة كثيرة على أنه يمكننا أن نفعل أشياء عظيمة إذا تحلينا بالشجاعة والثبات وأظهرنا التعاطف (انظرA/74/PV.3). نحن نسمعكم، ونتفق معكم.

لقد استمعنا عندما ذكرنا أميننا العام بأننا هنا لكي نخدم. سمعناه وهو يدعو كل واحد منا إلى استعادة الثقة وإعادة بناء الأمل والمضي قدما معا (المرجع نفسه). نحن نسمعه، ونتفق معه. نحن جميعًا هنا لخدمة مواطنينا وكوكبنا وللمضي قدمًا – معًا كدول وشركاء. إن وجود أمم متحدة قوية هو لصالح الجميع، وكذلك الحال بالنسبة إلى وجود مجلس أمن فعال قادر على التكيف مع تحديات القرن الحادي والعشرين ومواجهتها. وكندا تريد القيام بدورها في دعم هذا الهدف.

لا توجد حاجة ملحة أكثر مما في تلك الأماكن التي يتضرر فيها ملايين البشر من الهشاشة والعنف بشكل مباشر. تعرف الجمعية العامة جيدا أين توجد الحاجة الماسة إلى حلول سياسية لوقف الأعمال الوحشية الجماعية وإلى إيجاد حلول دائمة للأزمات المطولة حتى تتمكن أجيال من البشر من العودة بأمان وكرامة إلى ديارهم، وحتى يمكن أن يكون لديهم أمل وأن يزدهروا وينجحوا.

الناس في سورية واليمن وفنزويلا وأماكن أخرى لا حصر لها ينظرون بحق إلى راية الأمم المتحدة باللونين الأزرق والأبيض ويحدوهم الأمل، ولكنهم في كثير من الأحيان ينظرون إليها بإحباط وحتى بغضب. علينا مسؤولية بأن نخدمهم. يجب أن نبذل المزيد من الجهد للمساعدة. ومع ذلك لم تتبدد كل الآمال. ينبغي أن نقر بإعجاب واحترام بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تعمل، وهي تعمل، بوصفها قوة من أجل السلام في أنحاء عديدة من العالم.

إن الفعاليات الرفيعة المستوى التي تم تنظيمها في الأسبوع الماضي من جانب حكومات بوركينا فاسو ومالي والصومال والسودان تُظهر رغبة حقيقية في إقامة شراكة لدعم السلام. إنه من مصلحة المنظمة والدول الأعضاء فيها الاستجابة للتوقعات المشروعة لهذه الدول. يجب أن نرافقها في سعيها لتحقيق السلام والازدهار المستدامين لشعوبها.

إن كندا مستعدة للقيام بدورها. نريد أن نساعد في تطوير نهج تطلعية تجاه أصعب مشاكل العالم. نريد أن نستفيد من تجربتنا المتنوعة الفريدة في دعم الحلول العالمية الحقيقية مع الاحترام الكامل للقيادة المحلية. ونأمل أن نساهم في تعددية أطراف جديدة يتم فيها توزيع المنافع على نطاق أوسع وأكثر إنصافًا وعدالة؛ ويتم فيها الوفاء بالالتزامات؛ ويتحقق فيها التنفيذ، ويلمس الناس فيها النتائج. ونعتزم القيام بذلك عن طريق الفوز بمقعد في مجلس الأمن يخدم حقا مصالح جميع الدول الأعضاء.

إذا اختار الأعضاء أن ينتخبونا، يمكن الاعتماد على كندا للقيام بما كانت تقوم به دائمًا، وهو طرح الأسئلة الصعبة، والاستماع بعناية إلى الإجابات، والوقوف لصالح ما يهم، وأن تكون واضحة ومتسقة، وأن توحد بدلاً من أن تفرق. نحن ملتزمون تمامًا بتقديم أفكار مبتكرة لمنع نشوب الأزمات والتصدي لها، ونؤمن إيمانا راسخا بقوة الحلول والشراكات المتعددة الأطراف في مواجهة أصعب التحديات العالمية.

وكعضو في مجلس الأمن، سوف نركز على خمسة مجالات ذات أولوية.

الأول هو الحفاظ على السلام، معًا. نحن نؤيد رؤية الأمين العام في هذا الصدد – وبشكل تام. يمثل المنع وبناء السلام عنصرين أساسيين في اتباع نهج فعال. كان أحد الكنديين، وهو رئيس الوزراء السابق ليستر ب. بيرسون، قد أدى دورا رئيسيا في إنشاء أول قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، قبل أكثر من

٦٠ عامًا. ومنذ ذلك الحين، خدم أكثر من ١٢٥ ألف كندي في الخارج لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

نحن نتولى منذ وقت طويل رئاسة الفريق العامل الجامع التابع للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ونجمع في هذا الفريق البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والمانحين الماليين والدول المضيفة معاً لتحسين المسعى الجماعي الحيوي المتمثل في وجود عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تناسب القرن الحادي والعشرين. وسوف نستمر في النهوض بالابتكار في هذا المضمار، كما فعلنا مع التعهدات الذكية ومبادئ فانكوفر.

لقد كنا عضوا في لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وتولينا رئاسة تشكيل سيراليون لأكثر من عقد من الزمان. وكان دعمنا المستمر في هذا المنصب للانتعاش والتنمية في سيراليون بقيادة وطنية منها قد ساهم في تحقيق السلام الدائم في ذلك البلد.

نحن فخورون بسجلنا، لكننا استلهمنا أيضًا أعمال الكثيرين والكثيرين الآخرين. نحن ممتنون لجهود الأردن المتبصرة في عام ٢٠١٥ لوضع خطة جديدة وضرورية للشباب والسلام والأمن. ونؤيد غينيا الاستوائية في لفت انتباه مجلس الأمن إلى مبادرة إسكات دوي المدافع المهمة للغاية التابعة للاتحاد الأفريقي. ونشيد بالكويت لنجاحها في تقديم أول قرار على الإطلاق لمجلس الأمن بشأن المفقودين في الصراعات المسلحة، ونشيد ببولندا لتوسيع نطاق جدول أعمال المجلس المعني بحماية المدنيين – والذي قادته كندا قبل ٢٠ عامًا – ليشمل أيضًا الأشخاص ذوي الإعاقة في الصراعات. إن هذه المبادرات العملية المنحى تُظهر ما يمكن أن ينجزه أعضاء منتخبون في مجلس الأمن يعملون معاً.

الأولوية الثانية لكندا هي معالجة تغير المناخ، معًا.

إن تغير المناخ هو القضية الفاصلة في عصرنا، وهو تهديد وجودي لا مثيل له. إنه قضية بيئية، وقضية اقتصادية، كما أنه يعرض حياة المواطنين وسبل عيشهم للخطر في جميع أنحاء العالم، وهو أحد أكبر التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين.

ولهذا السبب استمعنا بعناية إلى الآراء المعرب عنها خلال المناقشة المفتوحة التي نظمتها الجمهورية الدومينيكية خلال رئاستها لمجلس الأمن مؤخرا بشأن معالجة آثار الكوارث المرتبطة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين (انظر S/PV.8451). ومثل معظم الدول الأعضاء، نحن أيضًا مقتنعون بأن تغير المناخ يفاقم المخاطر على الأمن. إنه مسبب للصراعات والاضطرابات، ومع تفاقمه سيترك الملايين من الأشخاص مشردين وجائعين وعرضة للأمراض والكوارث الناجمة عن الطقس. يجب أن يقود مجلس الأمن بقية العالم في إدراك الضرورة والحاجة الملحة للعمل.

وبوصفنا دولة متاخمة لثلاثة محيطات وتتأثر بتغير المناخ وذات تقليد قديم من المساهمة في إيجاد الحلول للتحديات الأمنية غير التقليدية، فإن لدى كندا الكثير مما تقدمه على طاولة المفاوضات. ونأمل أيضا في تسخير الطاقة والشراكات والنتائج التي أفرزها مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام الذي شاركنا في استضافته مع كينيا واليابان لدعم هذا الهدف.

ثالثا، ستستخدم كندا مقعدها في مجلس الأمن لتعزيز الأمن الاقتصادي، معاً. إن الاستثمار في البشر وفي البلدان لتعزيز الرخاء وتكافؤ الفرص أمر ضروري لحفظ السلم والأمن الدوليين.

إن هايتي هي مثال جلي على ذلك. فقد ترأستُ منذ بضعة أشهر وفدا من الدول الأعضاء خلال الزيارة السنوية التي أجراها إلى هايتي الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسمعنا أدلة دامغة لا يمكن دحضها بأن الإقصاء وعدم المساواة الاقتصادية هما السببان الرئيسيان لعدم الاستقرار السياسي في هايتي ولتدهور الحالة الأمنية فيها. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن في هايتي بينما

يعاني ٢٥ في المائة من سكانها من الجوع. وقد أطلعنا الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن على ما تعلمناه ودعوناهم إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للأبعاد الاقتصادية للفترة الانتقالية الجارية الآن في هايتي، في إطار نهج الأمم المتحدة الآخذ في التطور. وكان هذا هو النهج الصواب، وستستفيد منه البعثة السياسية الخاصة الجديدة.

وتشكل الحالة في منطقة الساحل مثالا جليا آخر. حيث لا تتوفر للشباب سوى فرص قليلة للغاية، وهذا بدوره يجعلهم أكثر عرضة للتطرف وللشبكات الإجرامية والإرهابية. ونظرًا لأن الافتقار إلى الفرص الاقتصادية هو السبب الجذري لغالبية النزاعات، فإن التركيز على جدول أعمال الوقاية وبناء السلام يعني رؤية الأمور من منظور الأمن الاقتصادي. وستوجه كندا، كعضو في مجلس الأمن، العناية إلى الروابط الحيوية بين النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتوفير فرص العمل، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام وتحقيق الأمن. وسنواصل إزالة الحواجز بين الأمن والتنمية، وبين الحكومات والقطاع الخاص، وبين الشمال والجنوب، وبين الشركاء التقليديين وغير التقليديين، وبين هيئات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، حتى تتمكن هذه الجهات جميعا من العمل معا بشكل أفضل، لما فيه مصلحة جميع الشعوب.

(تكلم بالفرنسية)

والأولوية الرابعة لكندا هي العمل معا من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من المكاسب المهمة، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين واسع الانتشار. ويظل الإفلات من العقاب، بما في ذلك العقاب على العنف الجنسي والجنساني، سمة شائعة وغير مقبولة للنزاعات. ونحن نعلم أن تحقيق السلام المستدام لن يكون ممكنا إلا من خلال المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات الأمم المتحدة للسلام وعمليات السلام وبناء السلام. لكن التقدم على هذه الجبهة لم يزل بطيئا للغاية. وقد قررت كندا اتخاذ إجراء، إلى جانب الجهات المانحة الأخرى وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لإنشاء صندوق مبادرة إلسي لمشاركة المرأة في القوات النظامية ضمن عمليات السلام. ويدعم هذا الصندوق الجديد الشركاء لزيادة تمثيل النساء عموما، ولا سيما في مناصب السلطة.

وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي حرص بلدي على تأييده خلال مدة عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن، تعمل كندا على مواءمة جميع سياساتها وبرامجها الخاصة بالسلام والأمن والشؤون الإنسانية والإنمائية، لكي تجتاز مرحلة مهمة في مجال مساواة بين الجنسين. ومن دواعي سرورنا أن نرى العديد من الدول الأخرى تحاول أيضًا إحداث تغييرات إيجابية في هذا الصدد.

إن كندا فخورة بما لديها من سياسة خارجية مناصرة للمرأة. وهذا يعني أننا سنرفع صوتنا دائمًا دفاعا عن حقوق المرأة في كل مكان في العالم، حتى عندما يتعذر رفع الأصوات، وسنعزز أقوالنا بالأفعال. فمن مبادرة إلسي، إلى العمل مع الشركاء في مجموعة الدول السبع لتأمين استثمار قيمته ٣,٨ بلايين دولار من أجل تعليم النساء والفتيات في البلدان الهشة أو المتضررة من النزاعات، وتخصيص منصب للمرأة للمرة الأولى في كندا بمستوى السفيرة المعنية بشؤون المرأة والسلام والأمن، ووضع سياسة مناصرة للمرأة في مجال المساعدة الدولية تضفي منظورا جنسانيا على جميع أعمال التنمية الدولية في كندا تقريبًا، نؤمن بأن التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء والفتيات ذو أهمية حاسمة لبناء عالم أكثر أمانًا وازدهارًا وشمولية للجميع.

وأخيرا، ستعمل كندا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، مع شركائها لتعزيز تعددية الأطراف. فقد حققت التعددية على مدار ما يقرب من ٧٥ عامًا مكاسب رائعة. وقد حال نظام المعاهدات والقوانين والمعايير والترتيبات التعاونية التي وضعت

لتوجيه الشؤون العالمية، دون نشوب الحروب، وحسّن حياة الناس وسبل عيشهم. لكننا نعلم أيضًا أن القواعد لم تُطبق بشكل متساو، كما لم تُوزع فوائدها بالتساوي. ولا يزال تنفيذ الالتزامات يشكل تحديًا دائمًا وكذلك تحويل القرارات إلى تقدم ملموس لفائدة الناس على أرض الواقع.

وبعد مرور أكثر من ٧٠ عاما على إنشاء مؤسساتنا المتعددة الأطراف، فإنها بحاجة إلى التكيف لكي تتمكن من خدمة جميع البلدان. ويجب أن تعكس نُهجنا أيضًا الواقع الجديد للعالم الذي نعيش فيه. وبعدد سكان يبلغ ٣٦ مليون نسمة، تحتاج كندا إلى النظام الدولي القائم على القواعد وتتفهم أهميته – وهو نظام لا يكون القوي فيه دائما صاحب الحق، نظام يتعين فيه على أقوى البلدان معاملة أصغرها وفقًا لمعايير يتم احترامها دوليًا وإنفاذها والتمسك بها. ولهذا السبب نعمل على إصلاح هذه المؤسسات وجعلها ملائمة للغرض في القرن الحادي والعشرين.

ولطالما كانت كندا جهة فاعلة مسؤولة على الصعيد العالمي، ومن كبار المانحين في المجال الإنساني. ونحن نرى إمكانية إحداث التغيير الإيجابي في الداخل والخارج ونحن ملتزمون بالعمل الجاد مع الآخرين لتحقيق ذلك. ونسعى لإقامة شراكات حقيقية مع الدول الأخرى والقطاع الخاص وجميع قطاعات المجتمع المدني، بمن في ذلك الزعماء الدينيون والأكاديميون والناشطون والشباب. وقد جاء إلى نيويورك الأسبوع الماضي العديد من رؤساء الوزراء الكنديين السابقين والمبعوثين الخاصين من مختلف الأحزاب السياسية إلى جانب عدد كبير من قادة الأعمال الكنديين والمديرين التنفيذيين في مجال الاستثمار. واجتمع وفد بلدنا المتنوع الرفيع المستوى المشترك بين القطاعين العام والخاص بأكثر من ١٠٠ دولة عضو، وبذلك حدد فرصًا جديدة فيما يتعلق بالتجارة وتمويل التنمية.

وستظل مشاركة كندا في إطار التعددية تتميز بالقدرة على الاستفادة من التنوع. حيث تعتمد الهوية الكندية على المبدأ الأساسي المتمثل في أن اختلافاتنا هي ميزة وليست عائقا. وبلدنا موطن لأشخاص ينحدرون من أكثر من ٢٠٠ أصل عرقي، بمن في ذلك العديد من الشعوب الأصلية ذات الثقافات المتميزة والحيوية. ويُستخدم في كندا أكثر من ٢٠٠ لغة من كل ركن من أركان العالم.

ولذلك نشعر في الأمم المتحدة كأننا في بيتنا. ويتمتع بلدنا بدرجة مماثلة من التنوع: فحوالي ٥٠ في المائة من المقيمين في تورنتو، التي هي أكبر مدننا ومسقط رأسي، وُلدوا خارج كندا. وينطبق الشيء ذاته على فانكوفر. إننا نتعامل مع الآخرين كأصدقاء وباحترام. ونؤمن بمساعدة الجميع على الاستفادة من كامل إمكاناتهم. ولكن على غرار جميع الدول، لا يزال لدينا مجال للتحسين. وكما لوحظ في البيان الوطني الذي قدمته كندا إلى الجمعية قبل عامين (انظر A/72/PV.12) لدينا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية في كندا. والطريق إلى المصالحة صعب وسيستغرق بعض الوقت لكننا ملتزمون به تمامًا.

وعلى الرغم من أن سجلنا بعيد عن الكمال، فإننا نعترف بأخطائنا بتواضع وسنسعى جاهدين للتحسين، بما في ذلك من خلال الاستماع إلى كل واحد منا هنا اليوم والتعلم من تجاربه. ونحن نفعل ذلك لأننا نعتبر مستقبلنا مرتبطا بمستقبل العالم ككل. ويقدّر الكنديون الروح الجماعية. ونجمع بين الناس ونفهم أن الفرص تكمن في الصلات التي تربطنا بالآخرين. ونأتي بهذه الطاقة المفعمة بالأمل إلى الأمم المتحدة – وهي تعكس هويتنا ببساطة.

ويمكن التعويل علينا للاستمرار في الاستماع إلى تنوع وجهات النظر حول هذه الطاولة. ويمكن الاعتماد علينا لإفساح المجال دائمًا على الطاولة للآخرين، بغض النظر عن حجمهم أو مكانتهم. فللكل صوت يتعين على الجميع الإصغاء إليه. وكندا حاضرة هنا للخدمة ومن أجل المضي قدمًا – موحدين كأمم

وكشركاء. وهذه هي الهيئة التي ستكون عليها كندا كعضو في مجلس الأمن: عضو يمارس الشمولية ويتميز بالابتكار والانفتاح والصدق والموثوقية، ويعمل مع جميع الدول الأعضاء لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء. ونأمل أن نحظى بدعم الجمعية العامة لتطبيق هذه المبادئ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون – كلود فيليكس دو ريغو رئيس وفد جمهورية بنن.

السيد دو ريغو (بنن) (*تكلم بالفرنسية*): لقد طلب مني السيد باتريس أتاناسي غيوم تالون، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ورئيس حكومة جمهورية بنن، الذي لم يتمكن من السفر إلى نيويورك، أن أدلي بالرسالة التالية بالنيابة عنه، وبالنيابة عن الحكومة:

”أود أن أجدد تهنئتي الحارة باعتزاز خاص، بالنيابة عن وفد بنن وبالأصالة عن نفسي، للسيد التيجاني محمد باندي على انتخابه الناجح رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وأن أؤكد له دعم بنن الكامل في سبيل إنجاح ولايته.

”وكذلك أهنئ سلفه، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على تميز عملها خلال فترة ولايتها، وأكرر رؤيتي لنجاح للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أرحب بإصلاحاته الشجاعة وأدعمها.

”تنعقد الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين في وقت يتزايد فيه التشكيك في المبادئ الأساسية لتعددية الأطراف ويتعين علينا فيه التصدي لتحديات مناخية وأمنية واجتماعية خطيرة، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا للمنظمة التي أنشأنا قبل ما يقرب من ٧٥ عاما. إن موضوع هذه الدورة يدعونا إلى حفز الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والعمل المناخي والإدماج، وهو موضوع يوجز الأهداف التي حددناها للأشهر الـ ١٢ في إطار جهودنا المشتركة.

”إن تلك التحديات تتطلب منا تعزيز تعددية الأطراف – تعددية الأطراف التي تعتبر تعبيرا عن التبادل بين الشعوب والمساواة بين الجميع. إنها ضرورة أكثر منها توقعات مستقبلية. وإذا ما تقوقعت جميع دولنا وراء حدودها الوطنية، وإذا ما ضحينا بقيمنا الجماعية وبجهودنا الجماعية، وإذا ما أدمنا المآسي الحالية، فبالتأكيد سنبتعد عن هذه الأهداف. وبالفعل، فإن تعددية الأطراف هي التي ستجعل بناء سلام دائم والتصدي لكل هذه التحديات أمرا ممكنا.

”وإذ ندخل العام الخامس من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية خاصة بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالمناسبات الرفيعة المستوى التي أقيمت – تحديدا المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، فضلا عن الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز بشأن مسار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية – كانت فرصا للتبادل والتعاون. فينبغي لتلك المنتديات، التي ناقشنا فيها الجهود والإجراءات المقبلة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن تمكننا من القضاء على جميع أشكال الفقر ومكافحة عدم المساواة في الوقت الذي تكفل فيه ألا يتخلف عن الركب أحد. وقد شجعنا الأمين العام على تناول اجتماعنا بشأن تغير المناخ على أساس المشاركة الملموسة لاتخاذ إجراءات مستقبلية بدلا من التفاوض والمناقشة.

”إن حكومتي مقتنعة بخطورة الحالة الراهنة، ولذلك فقد وضعت وقدمت خطة طموحة للمساهمة في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول ٢٠٣٠. وبناء على ذلك تعتزم بنن المساهمة، في جميع قطاعات الطاقة والزراعة، في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المتراكمة بنسبة ١٦,١٧ ما بين ٢٠٢١ و ٢٠٣٠ بزيادة قدرتنا على إنتاج الطاقة المتجددة ومن خلال الزراعة المستدامة. وسنزيد خلال نفس الفترة من حماية الغابات الطبيعية مع التركيز على الحد من معدل إزالة الغابات السنوي بـ ٢٠ ٠٠٠ هكتار وبزراعة ١٠ ٠٠٠ هكتار بالأشجار الغابية.

”وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا من هذا المنبر التزام بلدي بمواصلة العمل نحو تحقيق التنمية المستدامة من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي والحد من أوجه عدم المساواة، ولا سيما عن طريق تشجيع أثر سياسي فعال من خلال تعزيز الحوار بشأن مسائل التنمية الاجتماعية، الأمر الذي من شأنه أن يضمن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠.

”وأود أن أشير إلى أن لبلدي موقفا ثابتا فيما يتعلق بالمبادئ والقيم المكرسة في الميثاق والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ويؤمن بلدي إيمانا عميقا بالتضامن الدولي والجهود المشتركة الرامية إلى ضمان رفاه جميع الشعوب. وأجدد دعم بلدي للجهود الرامية إلى تحقيق حل قائم على وجود دولتين يضمن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة مع مقومات السيادة الدولية الكاملة، تعيش جنبا إلى جنب في وئام تام مع دولة إسرائيل. كما تأسف بنن لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ونود أن ندعو إلى تعزيز حوار بناء بحيث يحقق هذان البلدان تطبيعا لا رجعة فيه في العلاقات الثنائية بينهما بصورة نهائية من أجل رفاه شعبيهما.

”لقد قال الأمين العام السابق الراحل بطرس بطرس غالي:

”إذا ما طالبت كل مجموعة عرقية أو دينية أو لغوية بصفة الدولة، فلن يكون هناك للتجزئة حدود، وسيصبح السلم والأمن والرفاه الاقتصادي للجميع أبعد منالا بكثير“ (A/47/277، الفقرة ١٧).

”إن السلم والأمن في منطقة الساحل يكتسي أهمية حاسمة للاستقرار في منطقتنا. وقد أعدنا التأكيد في مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي ركز على مكافحة الإرهاب، الذي عُقد في ١٤ أيلول/سبتمبر، التزامنا باحترام سيادة بلدان مثل مالي وسلامتها الإقليمية ضد أي نية انفصالية.

”وأود أن أشارك رصفائي في المنطقة دون الإقليمية ونرحب بالقبول الذي حظيت مناصرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أمام مجلس الأمن، في شكل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وظلت بنن تشارك على الدوام، على الرغم من محدودية قدرات بلدي، في المبادرات الدولية الرامية إلى الحيلولة دون حدوث أزمات والحفاظ على السلام. ويبرهن إسهام بلدي المستمر بقوات في البعثة المتكاملة على ذلك الالتزام.

”ومرة أخرى، أود أن أعرب عن تضامن حكومتي وشعب بنن مع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومع الجارة نيجيريا، التي تضررت جميعها تضررا شديدا من الإرهاب. غير أن بلداننا لم تخفق في مواصلة التركيز على رفاه شعوبنا من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠، على الرغم من التحدي المتمثل في الأمن الإقليمي.

”ويمثل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والبدء في تنفيذها خطوة هامة في عملية تعزيز تنمية دولنا ورفاه الشعوب. وقد كان التعجيل بتنفيذه ضرورة ملحة لحكومتي، التي تسعى إلى إيجاد آليات مبتكرة للوصول إلى الموارد اللازمة لضمان تمويله. وفي السنوات الأربع منذ إطلاقها في بنن، كان من الدروس الرئيسية التي برزت أن دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر التخطيط الوطنية أمر ضروري لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ تنفيذا فعالا. ويجب أن يولي هذا الجهد اهتماما خاصا لمواءمة مبادئ تحديد الأولويات والتنسيق والشراكة.

”وبعد وضع أهداف التنمية المستدامة في سياقها المناسب واختيارها، نظمت حكومة بلادي تدخلاتها حول محاور تركيز ثلاثة: سياسات الأمن الغذائي المستدام وسياسات الإنتاج المرنة والسياسات الشاملة، والتي تولد أوجه تآزر إيجابية. وفيما يتعلق بكل من المداخل المهمة هذه، قمنا بتنفيذ إجراءات محددة تؤدي إلى تقدم شامل.

”في هذا الإطار، ومن أجل ضمان التعليم الجيد للأطفال، أنشأنا البرنامج الوطني للتغذية المدرسية المتكاملة، الذي لا يعمل على تحسين الأداء المدرسي والحالة الصحية والتغذوية للطلاب فحسب، بل وتطوير الإنتاج الزراعي المحلي أيضا، وبالتالي توفير دخل كبير للمزارعين. وأدت هذه الإجراءات المنسقة أيضا إلى تقليل انتشار انعدام الأمن الغذائي، الذي انخفض بنسبة ١,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ومن خلال تشجيع تطوير النظم الغذائية المستدامة وأنماط الحياة الصحية، فإن هذا المدخل البالغ الأهمية في التعليم يهيئ أوجه تآزر إيجابية من خلال الحد من الجوع وتعزيز الصحة الجيدة والرفاه، وتعزيز الشراكات الفعالة.

”وبهدف تحقيق المزيد من هذه النتائج، تم اختيار تعزيز مرونة نظم الإنتاج ليكون ثاني المداخل المهمة. وقد تجسد، في جملة إجراءات محددة، في الإدارة المستدامة للأراضي، ونشر المبادرات لحماية الأراضي المستنفدة وإعادة تأهيلها بهدف تحسين الأمن الغذائي. وأدت تدابير التكيف مع تغير المناخ هذه إلى تدريب أكثر من ١٣ ٠٠٠ مزارع على الإدارة المستدامة للأراضي، واعتمد أكثر من ٩٢ في المائة منهم ممارسات مستدامة. وفي هذا السياق، تنظر حكومة بلادي في إنشاء مركز دولي للبحوث المتعلقة بالزراعة التى يمكنها التكيف مع تغير المناخ. ومن خلال تعزيز مرونة نظم الإنتاج، تساعد حماية التربة وإعادة التأهيل في التكيف مع تغير المناخ، وتؤدي إلى زيادة الإنتاجية وفرص العمل والحد من الجوع والفقر، مما يؤدي إلى تآزر إيجابي كبير للوفاء بخطة ٢٠٣٠.

”وحتى لا يتخلف أحد عن الركب، وفي إطار المدخل الرئيسي الثالث، وضعت بنن خطة تأمين لتنمية رأس المال البشري لأضعف الفئات في قطاعات الزراعة والتجارة والنقل والحرف والفنون والثقافة. ومن خلال توفير التأمين الصحي والتدريب والتأمين على الائتمانات والمعاشات التقاعدية لـ ٢٢ في المائة ممن لا تشملهم التغطية الصحية و ١٨ في المائة من السكان الذين يعانون من الفقر المدقع، تسهم هذه التدابير المحددة بشكل ملموس في القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والتعلم والوصول إلى عمل لائق. وبمجرد انتهاء المرحلة التجريبية، فإن التنفيذ على المستوى الوطني ينبغي أن يكمل تدابير الحماية الاجتماعية المحددة الأخرى ذات الآثار الشاملة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

”وفي إطار المدخل الرئيسي الثالث، وبهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان أيضا، استثمرت حكومة بلادي بشكل كبير في مجال مياه الشرب من أجل تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، خفضت إلى النصف تبعيتنا في مجال الطاقة من خلال إنشاء قدرة جديدة لتوليد الطاقة تبلغ ١٢٧ ميغاواط، بهدف الوصول إلى ٤٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٢١ ومزيج من الطاقة المتجددة بنسبة ٢٥ في المائة.

”مع مراعاة التقييم الذي يفيد أن مؤسسات مراقبة الجودة ينبغي أن تؤدي دورا في المجالات التنظيمية ومكافحة الفساد، وأن يكون لها دور بارز خاصة في تحسين فعالية الإنفاق العام، شرعت بنن في تنفيذ برنامج واسع من الإصلاحات في مجال الحوكمة الاقتصادية. ومكاسب الكفاءة الناتجة عن تنفيذ الإصلاحات، التي تستهدف الإدارة والجهاز القضائي والنظام السياسي القائم على الأحزاب، ستعزز فعالية السياسة العامة.

”من بين الاتجاهات الناشئة التي قد تتيح فرصا للتمويل المتوسط الأجل للبرنامج الإنمائي حتى عام ٢٠٣٠، تدعو حكومة بلادي إلى تعزيز المالية العامة من خلال الاستثمار والنفقات الرأسمالية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الأصول الأجنبية. ولهذا السبب، فإن مكافحة الإفلات من العقاب والفساد تقع في صميم أعمالنا ذات الأولوية. ولتحقيق الاستفادة المثلى من موارد الدولة، قمنا بشكل أكثر تحديدا بإنشاء وكالات إنفاذ تؤدي دورا أساسيا في ضمان تنفيذ الإجراءات بكفاءة أكبر. وبالمثل، من المهم للغاية تعزيز هيئات الرقابة في سلسلة الإنفاق العام. وهذه التدابير ضرورية لضمان استخدام الموارد المالية فعليا للأغراض المقصودة منها. كما تهدف إلى ضمان أن تتحلى الجهات المعنية الوطنية بقدر أكبر من الأمانة وضمان جودة الإنفاق العام.

”وباختصار، لقد اتخذت بنن عموما إجراءات مهمة لتسريع وتيرة التقدم. وهي تشمل تحسين الوصول إلى البنية الأساسية للنقل والكهرباء، مع استحداث قدرة جديدة تقربنا من الاستقلال الذاتي وتنظيف المدن الرئيسية في البلاد، وتعزيز وصول الشباب إلى العمل اللائق وتمكين المرأة.

”على الجبهة السياسية، قمنا بإجراء إصلاحات رئيسية في الحزب والنظم الانتخابية. على سبيل المثال، اعتمد ميثاق جديد للأحزاب السياسية وقانون انتخابي في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بتأييد شبه إجماعي من أعضاء البرلمان من جميع الاتجاهات، وذلك نتيجة لعملية بدأت في بداية الدورة التشريعية السابعة في عام ٢٠١٥. ويتمثل التحدي الرئيسي للإصلاحات في معالجة تشتت الأحزاب السياسية، وتجنب عدم الاستقرار الكامن في حكومات الأغلبية المبنية على التحالفات وتهيئة الظروف المناسبة لكل حزب سياسي للقيام بدوره فعليا وتنفيذ برنامجه بطريقة متماسكة ووفقا لرؤيته الإنمائية. وكان قانون الانتخابات الجديد وميثاق الأحزاب السياسية هما الأساس لتنظيم الانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل. وعلى الرغم من الخلافات الكامنة في جميع الإصلاحات، قادت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة هذه العملية الانتخابية الديمقراطية بهدوء، وأسفرت عن انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الثامن، الذي أدى اليمين رسميا في ١٦ نيسان/أبريل.

”في الختام، بعد ٣٠ عاما من الالتزام التاريخي تجاه الأطفال في جميع أنحاء العالم من خلال التصديق

على اتفاقية حقوق الطفل، لدينا الفرصة اليوم لإعادة تأكيد هذا الالتزام وضمان تمتع كل طفل بجميع حقوقه. ويسر وفدي أنه صدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الذي ينص على إجراء تقديم البلاغات الذي اعتمد في نيويورك في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

”علاوة على ذلك، لا يزال بلدي مقتنعا بأن التعاون الوثيق بين الدول والأداء المتناغم للمنظمات الدولية التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في ضمان المصلحة المشتركة والأمن الجماعي، يجب أن يظل أولويتنا المطلقة اليوم. وهذه مسألة أساسية بالنسبة لنا في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، والتي تسعى إلى تعبئة الجهود المتعددة الأطراف. وتعد هذه الأخيرة الضمان الوحيد للنجاح في حل التحديات العالمية التي نواجهها في مجالات تغير المناخ ومكافحة الفقر وحشد الجهود الرامية لتطوير التعليم الجيد. وأتمنى النجاح لهذه الدورة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رافيناثا آرياسينها، رئيس وفد جمهورية سري لانكا.

السيد آرياسينها (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أشارك في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، ممثلا لسري لانكا. وأنقل إليكم تحيات فخامة الرئيس مايثريبالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا، الذي تأسّف بشدة لعدم تمكنه من حضور هذه الدورة.

وأود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ولا شك أن خبرتكم الطويلة ستوجه أعمال الجمعية نحو نتائج مرضية وأود أيضا أن أشكر الرئيسة المنتهية ولايتها، سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على نجاحها في إدارة أعمال الدورة السابقة.

كما أود أن أعرب عن تقدير سري لانكا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته الحكيمة وجهوده التي لا تكل في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وجاء موضوع المناقشة العامة الذي يكتسب أهمية كبيرة في وقت مناسب لهذا العام، ونحن نسعى جاهدين لبناء عالم يسوده السلام والرخاء وذلك بالقضاء على الفقر المدقع وضمان الحصول على التعليم الجيد والعمل على التصدي لتغير المناخ وتعزيز المشاركة.

وإذ نكمل الدورة الأولى من استعراضات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتبين بوضوح أننا أحرزنا تقدما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك لا يزال الطريق أمامنا طويلا، فتفاقم تداعيات تغيّر المناخ يهدد بانتكاس المكاسب التي تحققت وعرقلة طريقنا نحو التنمية.

وتؤكد سري لانكا مجددا التزامها القوي بالمبادرات العالمية المرتبطة بالمناخ. وتؤيد الرسالة الواضحة لقمة العمل المناخي المعقودة في الأسبوع الماضي في هذا المكان، كما تنوه إلى أننا نقف على شفير إعلان حالة طوارئ مناخية. ولذلك فلا بد من تعزيز إرادتنا السياسية الجماعية والتعجيل باتخاذ إجراءات عالمية للحيلولة دونها.

إن العوامل الناجمة عن عدم المساواة والتي تفاقمت بفعل تغير المناخ لها تأثير سلبي واضح على المجتمعات المحلية الأفراد الذين يضطرون إلى ترك مستوطناتهم الطبيعية، وهو ما يؤدي إلى هجرة السكان على نطاق واسع.

وما دمنا قد اعتمدنا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهو إطار طوعي لتنظيم الهجرة على نحو آمن ومنظم ومنتظم ومسؤول، فقد حان الوقت الآن لأن نكفل تنفيذه بشكل كامل.

وبالإضافة إلى أن تغير المناخ قد زاد من تفاقم ظاهرة الفقر العالمية التي تقوض الكرامة الإنسانية. وما يزال تغير المناخ أحد أكبر الأخطار التي تهدد تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتلتزم سري لانكا بالجهود الدولية المتعلقة بالقضاء على الفقر والذي ظل محورا لاستراتيجيتنا الإنمائية منذ عدة عقود الآن.

ولا يزال التعليم الجيد بمثابة العنصر الأساسي للتقدم الاجتماعي والتمكين الاقتصادي. تقدر سري لانكا التعليم الجيد أيما تقدير باعتباره وسيلة للقضاء على الفقر وإحراز التقدم ولدينا سياسة طويلة الأمد في توفير التعليم الشامل والمجاني في المرحلتين الابتدائية والثانوية منذ عام ١٩٤٥، أي قبل عدة عقود من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية أو أهداف التنمية المستدامة. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة حاليا في سري لانكا ٩٢في المائة وهو من أعلى المعدلات المسجلة في العالم.

وبينما نثابر في هذه الجهود من أجل عكس الاتجاهات السلبية، فإن قدرتنا على التصدي للتحديات العالمية في الآونة الأخيرة قد تعرضت للخطر بسبب التهديد المتزايد للنهج المتعدد الأطراف. وإذ تقترب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، التي ستصادف العام المقبل، فإننا لن نجد فرصة أفضل من هاته كي نقيّم أوجه نجاحها وإخفاقها، بما في ذلك تعاونها مع الدول الأعضاء. ولا يجب السماح لأي جهات ذات مخططات سياسية انتقائية ولا تخضع للمساءلة، المساس بالشراكات المعززة بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة المبنية على أساس من الثقة والإنصاف. وبالنظر إلى التغييرات التي طرأت في الساحة السياسة العالمية، لا سيما ظهور جهات فاعلة غير رسمية، فمن الأهمية بمكان أن تكفل المنظمة، التي تتألف وتوجه من قبل الدول الأعضاء ذات السيادة، إعطاء الأولوية وإبداء الاحترام للقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء بشأن المسائل ذات الطابع المحلي أساسا. وفي هذا السياق، فإن سعينا لتعزيز عمل الجمعية العامة من خلال عملية التنشيط هو أمر بالغ الأهمية لضمان استمرار أهميتها بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية والمعنية بوضع السياسات في إطار الأمم المتحدة. ولذلك، يتعين على الجهات المنفذة لسياسات الأمم المتحدة الامتناع عن الانسياق وراء كيانات ذات مصالح خاصة. ويتعين على الأمم المتحدة كذلك أن تكف عن اتخاذ القرارات دون إجراء عملية استشارية وجيهة، نظرا لأن عملها يجب أن يتم دائما بقيادة الدول الأعضاء. وفي حالة فشل الأمر فإن هذا لن يفقد الهيئة مصداقيتها وينافي القيم التي تمثلها فحسب وإنما سيقطع أيضا أواصر الثقة التي تضعها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مما يعرض شراكاتها للخطر.

ولا يزال التزام سري لانكا بنزع السلاح ثابتا. ومع تزايد التحديات العالمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، تستمر سري لانكا في إقرار الدور المحوري لمؤتمر نزع السلاح وتحث على استئناف المفاوضات الفنية المشمولة بولايته. وقد كان قرار مؤتمر نزع السلاح CD/2119 الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١٨ تحت رئاسة سري لانكا للمؤتمر، إسهاما متواضعا لمد الجسور بين وجهات النظر المختلفة، مع التركيز على الاستئناف المبكر للمفاوضات.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد انضمت سري لانكا إلى عدد من معاهدات نزع السلاح في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، كما ترأست سري لانكا اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وترأست كذلك مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض الذخائر العنقودية.

وسيتيح مؤتمر ٢٠٢٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة للدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها، حيث تصادف المعاهدة الذكرى السنوية الخمسين لدخولها حيز النفاذ العام المقبل. وما برحت سري لانكا تسهم في جهود الأمم

المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٦٠، في تيمور الشرقية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، كوت ديفوار، الكونغو، لبنان، ليبريا، مالي وهايتي والصحراء الغربية، ما يدل على التزامنا بالحفاظ على السلم والأمن العالميين. ونتطلع إلى تعزيز مساهمتنا في عالم أكثر أمنا وسلاما، ولا يجب وضع العقبات أمام مساهمة سري لانكا طويلة الأمد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبالنظر إلى خبرة سري لانكا في السنوات الأخيرة في المناطق التي يشتد فيها أوار النزاع مع المجموعات الإرهابية أو يقل، فليست هناك سوى قلة من البلدان التي تستطيع قواتها أن تنافس من حيث القدرة القوات التي ترسلها سري لانكا والتي تتمتع بخبرة مهنية واسعة في جميع جوانب حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني على إسهامهم، وأود أن أحيي بشكل خاص ثلاثة جنود جادوا بأرواحهم في سبيل السلام وهم: العريف وايجيسينغ الذي ضحى بحياته في هايتي سنة ٢٠٠٥؛ والعقيد البحري جاياويكراما والعريف وايجيكومارا اللذان لقيا حتفهما في مالي في وقت سابق من هذا العام.

إن سري لانكا قلقة أيضاً إزاء تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث يؤدي التوسع المستمر للمستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة إلى التدمير المتزايد للمنازل. وفي حين تكرر سري لانكا موقفها الثابت والمبدئي بأن للشعب الفلسطيني حقاً مشروعاً وغير قابل للتصرف في الموارد الطبيعية التي تحويها أرضه وفي إقامة دولة، فإننا ندرك أيضاً الشواغل الأمنية المشروعة والحساسة لكلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي هذا السياق، تكرر سري لانكا التأكيد على أهمية التنفيذ المبكر لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتحقيق حل الدولتين، استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧.

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام. فالسلام محفّز للاستقرار والشمول والنمو الاجتماعي والاقتصادي. وكانت سري لانكا طوال حوالي ٣٠ سنة أحد أكثر بلدان العالم تضرراً من إرهاب الحركات الانفصالية قبل وقت طويل من تحول محاربة الإرهاب إلى عبارة طنانة على الصعيد الدولي. ومع هزيمة الإرهاب في سري لانكا في عام ٢٠٠٩، جنينا ثمار السلام على نحو لم يسبق له مثيل على مدار ما يقرب من عقد من الزمن. ومع ذلك، تبدد هذا السلام في ٢١ نيسان/أبريل – يوم عيد الفصح – بفعل هجوم إرهابي شنيع في سري لانكا، أودى بحياة أكثر من ٢٥٠ من المواطنين والرعايا الأجانب وأدى إلى جرح المئات.

وكان ذلك الهجوم عملاً من أعمال الإرهابيين المتطرفين المتشدّدين الذين استلهموا فكر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ودانوا له بالولاء. وشكل الهجوم تحديا للعمليات التعددية الجارية في سري لانكا كالتطبيع والمصالحة والتنمية، والتي أُعيد بناؤها بكدّ منذ نهاية النزاع الانفصالي. وعلى الرغم من محاولات الإرهابيين تدمير النسيج الاجتماعي للبلد، فإن القدرة على الصمود والثقة الموجودة بين مجتمعاتنا المحلية وسلطات إنفاذ القانون كفلت أن يطلق المواطنون أنفسهم تحذيرات من الهجمات الوشيكة ويساعدوا في إلقاء القبض على الجناة.

وذكّرنا الحادث أيضاً بأنه لا يوجد بلد بمنأى عن آفة التشدُّد والتطرف والإرهاب. وقد جدّد عزمنا على مكافحة هذه التهديدات العالمية ونحثّ جميع البلدان على العمل في تعاون لمعالجة أسبابها الجذرية. ونود بصفة خاصة أن نشكر الأمين العام وأصدقاءنا في المجتمع الدولي الذين أدانوا دون تحفّظ هجمات عيد الفصح وأعربوا عن دعمهم لحكومة سري لانكا بطرق عديدة.

كما علّمتنا الأحداث المحيطة بتفجيرات عيد الفصح أن مكافحة الإرهاب يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع حماية حقوق

الإنسان. ولا يمكن المخاطرة بأحد الأمرين لأجل الآخر. وكثيرا ما يكون تحقيق هذا التوازن الدقيق جداً أمراً بعيد المنال، مع انحراف الدول إلى أحد طرفي النقيض وتطبيقها لمعايير مزدوجة على حالات مماثلة وتسييس هذه المسائل في كثير من الأحيان. وقد وجدنا أنفسنا كأمة على قدر المهمة المتمثلة في التغلب على التحديات التي وضعها أمامنا التطرف العنيف الذي شهدناه في عيد الفصح. فقد أمكن تأمين المواطنين في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً وتمت استعادة القانون والنظام. وأثبتت مؤسساتُنا ذاتَها، كل في سياق دوره، في كفالة تمكن الناس والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل من الشعور بالأمان مرة أخرى.

وفي الواقع، ثبت أن الفترة التي تلت هجوم عيد الفصح كانت اختباراً حاسماً لعزم سري لانكا على التقيد بمعايير حقوق الإنسان في سياق مكافحتها للإرهاب، وكذلك في تحديد مواطن قوة وضعف المؤسسات الديمقراطية التي توطدت في السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق، أنشأ مجلس الوزراء لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية تيلاك مارابانا لدراسة مشروع قانون مكافحة الإرهاب المعروض حالياً أمام البرلمان واقتراح تعديلات عليه.

وإذ تدرك سري لانكا التزاماتها الدولية، فهي أيضاً تتشاور مع الشركاء في مسعى لجعل تشريعات التمكين المحلية متّسقة مع أحدث قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تمويل الإرهاب وأمن الحدود وإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة التطرف العنيف. وتُبذَل أيضاً جهود للحد من استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت ومنابر وسائط التواصل الاجتماعي ومن إساءة استخدامها، بما في ذلك من خلال وضع التدابير التشريعية وآليات إنفاذ القانون لمكافحة الأيديولوجيات الراديكالية المؤدية إلى التطرف العنيف. وفي هذا السياق، من الضروري تطوير مهارات التفكير النقدي لدى الشباب وتعزيز الروابط المجتمعية وغرس الإحساس بالواجب المدني وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود للتخفيف من آثار وتأثيرات الأيديولوجيات المتطرفة المفضية إلى الإرهاب التي قد تغفل عنها أعين سلطات إنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، يكتسي دور المجتمع المحلي وصموده في وجه الدوافع المحلية للتطرف أهمية بالغة لمنع التطرف العنيف.

ويستدعي التعافي خلال الأشهر الخمسة الماضية أن نكون حازمين في الحكم. وإذا أردنا حقاً التغلب على هذه التحديات، فيجب أن نتحرك نحو اتباع نهج يشمل المجتمع كله في إطار نهج يشمل الحكومة بأكملها.

أخيراً، وبينما تدخل سري لانكا العقد الثاني منذ نهاية نزاعها المسلح الداخلي الانفصالي، نظلّ ملتزمين بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعبنا من خلال عملية شاملة من شأنها تحقيق السلام الدائم في بلدنا. وقد أكدت الأحداث الأخيرة مجدداً استقلال جهازنا القضائي، وكذلك صمود مؤسساتنا الديمقراطية، بما فيها الخدمات العامة. وتشكّل هذه الأحداث أيضاً ثقة رجل الشارع لدينا بالديمقراطية وسيادة القانون، وقد أحرز البلد، على الرغم من التحديات العديدة، تقدماً في مساره نحو تحقيق المصالحة والسلام الدائم.

وفي هذا السياق، يسعدني أن أشير إلى أن تقدماً كبيراً قد أُحرز في معالجة العديد من جوانب النزاع. وبات المكتب المعني بالمفقودين ومكتب التعويضات يعملان الآن بشكل كامل. كما يناقش مجلس الوزراء مسألة إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة. وتواصل سري لانكا الحوار البناء والتعاون المستمر مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان، حيث استقبلت سري لانكا ١٠ من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومن الأفرقة العاملة منذ توجيه الدعوة الدائمة في عام ٢٠١٥. وتؤدي المؤسسات المستقلة أيضاً دوراً حاسماً في هذا الصدد، ومن المشجّع أن نشير إلى أن ”التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان“ أعاد اعتماد لجنة حقوق الإنسان في

سري لانكا باعتبارها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الطراز الأول في أيار/مايو ٢٠١٨.

ولا بدّ أن يوافق المرء على أن ما سبق ليس بخطوات بسيطة يمكن لأي بلد اتخاذها، ولا سيما عندما يكون ذلك البلد قد عانى نزاعا مطولا استمر ٣٠ سنة ومن ضربات تلقاها لاحقا اقتصاده وكيانه السياسي. إن الدعوة إلى بناء مجتمع يسوده السلام والعدل ومتصالح مع نفسه ليس مجرد هدف قائم بذاته، بل هو أيضاً شرط أساسي لتطبيق نهج مستدام وشامل للجميع لتحقيق التنمية، لا يترك أحداً خلف الركب.

ولكل بلد حالته الفريدة بعد انتهاء النزاع. وبينما يمكننا أن نستفيد من تجارب الآخرين فيما نرسم طريقنا نحو المصالحة، فإننا نلتزم بإيجاد حلول مبتكرة وعملية لحماية المصالح الوطنية للبلد والرفاه لجميع السريلانكيين، مسترشدين بأحكام دستورنا.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام سري لانكا بنظام عالمي قائم على القواعد. ونحن نقدر روح التعاون وتعددية الأطراف. وعلى الرغم من أن البشرية تواجه العديد من التحديات، فإنني على ثقة من أننا قادرون تماماً على التصدي لها بطريقة جماعية بنّاءة وتعاونية لما فيه الخير للجميع ولأجيالنا المقبلة.

الرئيس: لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى، و٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية): إن البيان الذي أدل به وزير خارجية النظام الإسرائيلي لا يدع لوفد بلدي خيارا سوى أن يمارس حقه في الرد. إن السيد نتنياهو في غمرة كفاحه اليومي اليائس للبقاء في منصبه، والإفلات من المحاكمة التي تنتظره، لم يستطع المشاركة في المناقشة العامة، في هذه الدورة للجمعية العامة. إنه لأمر يدعو للرثاء، لأننا افتقدنا أداء مثيرا يؤديه أمامنا ممثل هزلي. ومع ذلك، فإن وزير الخارجية الإسرائيلي لم يدخر جهدا ليقدم لنا نفس أداء السيد نتنياهو في عرضه الهزلي السنوي الطويل الأمد. لكن هذا الممثل الهزلي الهاوي ارتكب خطأين فادحين في أول أداء له. فلكي يُبهر الجمهور، أدلى بعدد من الإشارات المرجعية التاريخية المغلوطة، واقتلع مثلا فارسيا من سياقه تماما. فقال،

”لا تُحصي فراريجك قبل أن تفقس. فالأمر لا ينتهي حتى ينتهي“. (المرجع نفسه، الصفحة ٣٥).

فأولا وقبل كل شيء، ينبغي ألا يلفت مسؤولو النظام الإسرائيلي الانتباه إلى أحداث تاريخية بسبب تاريخ بلدهم المشين طوال ٧٠ عاما، والذي يمكن اختصاره في بضع كلمات هي: الاحتلال، والوحشية، والمجازر، والانتهاك الصارخ للمعايير الإنسانية. ثانيا، ربما قد جرأ تعزيز روابط بلد السيد كاتز مع بعض بلدان المنطقة على الزلل باستخدام الأمثال الفارسية. ولوضع القول المأثور، الذي استخدمه في سياقه الحقيقي والصحيح، نكرر التأكيد للنظام الإسرائيلي أن الأمر لم ينته بالفعل إلا إذا انتهى. عموما، كانت زلات الوزير هزلية بما فيه الكفاية حتى أن أحدا لم يشعر بغياب السيد نتنياهو عن المناقشة العامة.

وغني عن القول إن إسرائيل، نظام الفصل العنصري الأخير، والنظام الوحيد في العالم الذي يمارس العنصرية علنا – وأضفى عليها صبغة قانونية مؤخرا – يسعى إلى ركوب الموجة المتجهة نحو الشرعية الدولية. إنه نظام رجعي فظيع يتظاهر بأنه تقدمي ويستخدم التكنولوجيات المتقدمة التي تمنحها إياه الولايات المتحدة.

لا يمكن تجاهل أن الاحتلال الإسرائيلي والعنصرية يكمنان في صميم جميع الصراعات في الشرق الأوسط. لقد أدى الاحتلال الإسرائيلي البغيض إلى عدد ضخم من الأزمات، وبث

الاضطراب، وعدم الاستقرار، والغضب في جميع أنحاء المنطقة. ولا يزال هو المفسد الأكبر للسلام والاستقرار الإقليميين. ومن المفارقات، أن السيد كاتز في غمرة أدائه، تكلم بشأن إطلاق مبادرة سلام إقليمية، بينما يُزمع نظامه في الوقت نفسه ضم وادي الأردن وإضافته إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل كتدبير لا يمكن أن يتجنبه من يتولى منصب رئيس الوزراء أيا من كان.

إن المزاعم التي لا أساس لها والتي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون لم تعد تنطلي على أحد. إن إدعاء إسرائيل السخيف بأنها ديمقراطية يكرر تأكيدا مماثلا سبق أن جر العالم برمته إلى الدمار. إنها ديمقراطية العنصريين والاستعلائيين فقط – ديمقراطية تسحق أحلام أصحاب فلسطين الحقيقيين من أجل تقرير المصير. إنها استهزاء بالديمقراطية وطغيان من جانب العنصريين. والحقيقة، إن إسرائيل هي عدو الديمقراطية في الشرق الأوسط. إنها تبغض الديمقراطية. فلن يكون هناك مكان لإسرائيل في الشرق الأوسط لو سادت الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالادعاءات الباطلة التي أدلى بها في وقت سابق ممثل نظام البحرين (انظر A/74/PV.11)؛ إن هذه الاتهامات ما هي إلا محاولة يائسة من جانب البحرين لإخفاء الانتهاكات الصارخة من جانب نظامها القمعي الاستبدادي – والواقع إنها انتهاكات للحقوق الأساسية ذاتها لأغلبية الشعب البحريني من جانب أقلية ضئيلة. وبإثارة تلك الادعاءات تسعى الأسرة الحاكمة إلى تبرير طغيانها وأعمالها القمعية وسحقها الصارخ لحقوق أغلبية الشعب البحريني المحروم من أي مشاركة مجدية في إدارة البلد. وينبغي ألا يكون هناك شك في أنه ما دامت أقلية صغيرة تواصل قمع حقوق الغالبية العظمى من السكان، فلن تفلح أي محاولة لحل المسائل المطروحة، بما في ذلك محاولة إلقاء اللوم على جهات خارجية.

وفيما يتعلق بالادعاءات المتكررة التي لا أساس لها بشأن جزر إيران الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي – وهي ادعاءات ممثل الإمارات العربية المتحدة (انظر A/74/PV.12) – يجب أن نوضح أن هذه حالة ملحوظة من الاعتداءات التي تستهدف السلامة الإقليمية لبلدي، الذي يمتد تاريخه آلاف السنين. ونؤكد مرة أخرى أن هذه الجزر كانت ولا تزال جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية. وبالتالي، فإننا نرفض أي ادعاء بخلاف ذلك رفضا قاطعا.

وينبغي أيضا تذكير ممثل الإمارات العربية المتحدة بأن مصطلح ”الخليج الفارسي“ ما برح هو التسمية الصحيحة للرقعة المائية الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهضبة الإيرانية منذ القرن الخامس قبل الميلاد وسيظل كذلك إلى الأبد. وهو مصطلح جغرافي موحّد يعترف به المجتمع الدولي برمته، بما في ذلك الأمم المتحدة، وينبغي عدم التلاعب به بسبب الأماني السياسية للبعض.

ونظرا لأن بعض الدول وجهت اللوم لإيران دون وجه حق، وبطريقة مخزية على الهجمات على مرافق النفط السعودية، يرى وفد بلدي أن من الضروري الإشارة إلى أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة، وكاذبة، إلى حد أن السعوديين، الذين أطلقوا هذا الادعاء الذي لا أساس له من الصحة، قاموا بالثأر من الحديدة في اليمن، وخرقوا بالتالي وقف إطلاق النار الذي رعته الأمم المتحدة. ومن الواضح أنه حتى السعوديين أنفسهم لا يصدقون تلك الرواية الخيالية عن تورط إيران.

واغتناما لفرصة ممارسة حق الرد، أود أن أشدد على أنه على الرغم من وجود محاولات استفزازية متعمدة من جانب دوائر معينة داخل المنطقة وخارجها للتلاعب بحركة الملاحة البحرية في الخليج الفارسي، فإن جميع التدابير التي اتخذتها القوات الإيرانية هناك كانت وستظل فقط لإنفاذ القوانين واللوائح ذات الصلة دعماً لجملة مسائل منها الحفاظ على القانون والنظام، وحماية

البيئة البحرية، وصون سلامة الملاحة البحرية وأمنها، وضمان تدفق الطاقة.

إن الخليج الفارسي شريان حيوي وهو بالتالي أولوية أمنية وطنية لإيران، التي دأبت على ضمان أمنه البحري منذ أمد بعيد.

ومن منطلق هذه الحقيقة فإن أي تواجد إضافي في المنطقة هو، بحكم تعريفه، مصدر لانعدام الأمن، على الرغم من الدعاية.

لن تتردد إيران في حماية أمنها. ستبقى دول المنطقة جيراناً زمناً طويلاً بعد رحيل القوات الأجنبية. لقد حان الوقت للزعماء الإقليميين للتركيز على الحلول الإقليمية. الحوار واتفاقيات عدم الاعتداء هي بداية جيدة.

السيد حاتم (البحرين): ممارسة لحق الرد، يود وفد بلادي أن يمارس حقه في الرد على ما ورد في كلمة ممثل إيران، وهي كالتالي.

لعل من أهم وأبرز القضايا السياسية الإستراتيجية التي تشغل بال الكثير من دول العالم والمنطقة هي قضية الأمن والسلم العالميين، وذلك في ظل السلوك العدواني المتزايد لإيران ودعمها للإرهاب، سواء من خلال تهديد الملاحة الدولية ومصادر الطاقة في العالم أو عبر التدخلات الإيرانية، وأطماعها الإرهابية، في الشؤون الداخلية لدول المنطقة والعالم. وإن مثل هذه الممارسات والسياسات العدوانية من شأنها أن تؤدي إلى تقويض السلم والأمن في المنطقة والعالم.

وتمثلت التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية ودعمها للإرهاب وزعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين في التصريحات المعادية الصادرة عن مسؤولي وقادة إيران على جميع المستويات، إضافة إلى ما يصدر عن المرجعيات الدينية، وتصدرت ذلك تصريحات المرشد الأعلى ومستشاريه وكبار المسؤولين الإيرانيين، من رئيس البرلمان وأعضاء البرلمان ووزراء الخارجية والمسؤولين بالوزارة وقادة الحرس الثوري الإيراني.

تأسيس جماعات وخلايا إرهابية في البحرين، تم تدريبها في إيران وأماكن أخرى، وارتباطها بالحرس الثوري الإيراني وحزب الله الإرهابي، وقيامها بعمليات إرهابية راح ضحيتها العديد من رجال الأمن والمواطنين والمقيمين الأبرياء في البلاد. كما قامت إيران بتقديم الدعم المالي للجماعات الإرهابية والإسناد بالأسلحة والمتفجرات من خلال عمليات التهريب. كما يشمل التدريب على تصنيع وتخزين المتفجرات لاستعمالها من قبل الخلايا الإرهابية التابعة لها.

شن حملة إعلامية ممنهجة ضد مملكة البحرين وباقي دول مجلس التعاون بالقنوات الفضائية الموجهة، والتي تبث من داخل إيران أو خارجها، والممولة من جانبها.

محاولة التأثير على الوحدة الوطنية من خلال تكريس التطرف المذهبي وإحداث الفتنة الطائفية والسعي إلى فرض نموذج ولاية الفقيه كبديل لنهج الإصلاح السياسي في مملكة البحرين من خلال تأسيس ولاءات سياسية لإيران تستند إلى نهج طائفي.

وتواصل إيران تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون والدول العربية، ودعم الجماعات الإرهابية، والقيام بالأعمال العدوانية دون أدنى مراعاة للقيم أو القانون أو الاعتبار لمبادئ حسن الجوار أو الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، ما يؤكد إصرارا على إشاعة عدم الاستقرار وإثارة الاضطرابات في المنطقة.

وفي الختام، أود التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي والدول المحبة للسلام للعمل على التصدي وبقوة لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار ودعمها للإرهاب في دول المنطقة والعالم، وضرورة التزامها بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، واحترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية، وتصعيد سلوك إيران العدواني وسياستها مع دول الجوار ودول المنطقة.

السيدة المطروشي (الإمارات العربية المتحدة): يود وفد بلادي ممارسة حقه في الرد على ما ورد في مداخلة ممثل إيران.

تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة مجددا على أن الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، في الخليج العربي، هي جزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات. وترفض بلادي رفضا قاطعا استمرار الاحتلال الإيراني لهذه الجزر الإماراتية، وترفض ادعاءات إيران التي لا أساس لها بشأن ملكيتها لهذه الجزر. كما نرفض محاولة إيران فرض الأمر الواقع بالقوة. وندعو إيران مجددا للاستجابة للدعوات الصادقة لبلادي لحل هذا النزاع بالطرق السلمية، إما من خلال المفاوضات المباشرة أو عن طريق إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد العسيري (المملكة العربية السعودية): شكرا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة للمملكة العربية السعودية لممارسة حق الرد على ممثل إيران، حيث تعرض مجددا للمملكة العربية السعودية من خلال اتهامات واهية وعارية عن الصحة، حيث يقول إن هناك خروقات قامت بها المملكة بشأن الحديدة، وما إلى ذلك. فإنني أود تذكير ممثل إيران بأن الميليشيا الحوثية التي تتبع لإيران قامت بتقوية موقفهم من خلال الهدنة وتسليح أنفسهم وخرقهم لوقف إطلاق النار تسع مرات في حروبهم السابقة، واستمرارهم في خرق وقف إطلاق النار بغد اتفاق ستوكهولم، حيث قامت حتى تاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بـ ٦٧٩ انتهاكًا للاتفاق. هذا من ناحية الحديدة.

وأنا أستغرب صراحة كيف تنكر علينا إيران حقنا في الدفاع عن شعبنا وعن مقدراتنا وعن أمننا القومي حينما نتصدى لصواريخ عملائها في اليمن، الميليشيات الحوثية. لقد أكدت المملكة العربية السعودية مرارا أنها لا تدعو إلى الحرب، ولكن إذا فرضت علينا فنحن جاهزون لها.

إن النظام الإيراني تقدم مؤخراً بمبادرة سماها مبادرة الأمل. إنه لشيئ مضحك ومثير للسخرية أن تقدم إيران مبادرة الأمل. فكيف تقدم مبادرة للأمل وهي ترسل الصواريخ لتضرب بلادي؟ إنه بمجرد أن تتوقف إيران عن إرسال هذه الصواريخ لتضرب بلادي وعن تجييش العمليات الإرهابية ضد بلادي سيتحقق الأمل تلقائيًا في المنطقة، بمجرد أن تكف إيران أيديها عن هذه المنطقة.

لسنا بحاجة إلى مبادرات منكم، ولم نعهد بأي حال من الأحوال أن تتقدم الدول الإرهابية وأذرعها في المنطقة بمبادرات عن السلام. مبادرات السلام تطرحها الدول المحبة للسلام، الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، الدول الراعية للسلام والحريصة على استتباب واستقرار الدول، وليس أنتم. إن الإيرانيين واهمون حين يفهمون أن تماديهم في غيهم سوف يحيد بنا قيد أنملة عن حقنا الأصيل في الدفاع عن أنفسنا وعن شعبنا وسيادتنا.

إن بلادي، المملكة العربية السعودية، وبكل فخر تتحدث عن حقائق مثبتة بالدليل القاطع، والذي يؤيده أعضاء المجتمع الدولي كافة. ولم نعتاد على الكذب والادعاءات المضللة التي تنتهجها إيران.

السيد بلعبيد (اليمن): أولا، أعتذر عن طلب حق الرد متأخرا، ولكن رأينا ممثل دولة إيران تعرض لذكر بلادي عدة مرات. وكما عهدنا، إيران هي الراعي الأول للإرهاب في العالم ودأبت على زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية وبالأخص في البحر الأحمر والخليج العربي وأذرعها خير شاهد على ذلك وشعار الثورة الإيرانية يُردد في كل أرض توجد فيها تلك الميليشيات الإرهابية، وأيضا من الأدلة الدامغة وجود الأسلحة الإيرانية والتقنيات الإيرانية والخبراء الإيرانيين على الأرض، وخاصة في بلادي للأسف الشديد. وخير دليل على دعمها لتلك الميليشيات هي استقبالها لما يُسمى سفير أنصار الله، الحركة الحوثية الإرهابية المتمردة في اليمن، بتاريخ ١٧ آب/أغسطس في طهران واعترافها بتلك الحكومة المدعاة من ميليشيات. ومن

يستقبل حكومة ميليشيات فهو راع رسمي للميليشيات وراع رسمي للإرهاب رأي عين أمام العالم ولا يستحي من ذلك. ونحن هنا نمارس حقنا في الرد وسنمارس حقنا على الأرض وسنظل نقاتل ونكافح لاستعادة وطننا من تلك الميليشيات التي تدعمها إيران، بدعم من أشقائنا في التحالف العربي.

وذكر ممثل إيران أيضا أن التحالف والحكومة اليمنية انتهكا اتفاق ستوكهولم وانتهكا الهدنة في محافظة الحديدة. وذلك محض كذب وافتراء. فقد انتهكت تلك الميلشيات الهدنة آلاف المرات ووصلت إلى ١٧ ٠٠٠ انتهاك، وذلك ما يزيد على مئات الانتهاكات يوميا. ونحن نرى أيضا امتداد الانتهاكات إلى البحر الأحمر واستهداف السفن التجارية في البحر الأحمر، وأيضا تفخيخ وزرع المزيد من الألغام في البحر الأحمر مما يهدد الأمن والسلام الدوليين ويهدد الحياة البحرية في البحر الأحمر وأيضا يعملون على عرقلة تنفيذ الاتفاق، حسب تقارير وملاحظات جميع الأطراف المشرفة على الهدنة. ولذلك، أحببنا الرد والتوضيح لدحض هذه المغالطات التي دائما تسعى إليها دولة إيران وتروج لها عبر إعلامها عبر منابرها في كل مكان.

السيد سيفي بارغو (إيران) (*تكلم بالإنكليزية*): سأحاول توخي الإيجاز الشديد. عندما مارست حق الرد الأول، عرضت بوضوح موقف وفد بلدي إزاء الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والملاحظات التي تنم عن اللامبالاة التي أدلى بها ممثلو المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين. ويبدو أن النقاط التي أثرتها لم تحظ بقبول حسن لدى وفود هذه الدول التي لم تتمكن من فهم جوهر المسألة بشكل كاف. ومجرد إعادة ذكر البيانات كثيرة التكرار هي ممارسة لا جدوى منها ولا تؤدي إلى فهم واضح للقضايا الخلافية أو إيجاد حلول لها.

السيد العسيري (المملكة العربية السعودية): أود أن يفهم ممثل إيران بأننا لم نكن نفهم بشكل خاطئ ما دار على لسانه. لا، يا سيدي، نحن نعي تماما ما جاء على لسانك.

هل تريد أن نلقي أيضا على أسماع الحضور بعض ما تتكبده إيران من نشاطات لا تتوافق مع منظمة الأمم المتحدة والعمل الدبلوماسي؟ هل تريد أن نلقي الضوء على حالات طرد الدبلوماسيين المتكرر في الدول الأوروبية والذين تخلوا عن عملهم الدبلوماسي وأصبحوا يمارسون أنشطة إرهابية وقد تم طرد عدد من الدبلوماسيين في النمسا وهولندا والدانمرك وألبانيا لوقوعهم تحت نشاطات مشبوهة؟

هل تريد أن نذكر الدور التخريبي لإيران في ليبيا أم في أفغانستان؟ نعم، لقد اتُهم قنصل إيران بالتخطيط لعمليات اغتيال في إقليم هرات الأفغاني. وكشف فضل الرحمن خادم، مدير دائرة مكافحة الإرهاب في شرطة إقليم هرات الواقع غرب أفغانستان، أن القنصل الإيراني على علاقة بهجمات إرهابية بينما عمليات اغتيال لشخصيات سياسية بارزة تدور حول ذلك. وأوضح المسؤول الأفغاني أن الحرس الثوري الإيراني على علاقة وثيقة بتلك الهجمات وعمليات الاغتيال وأشار إلى أن تحقيقات داخلية أكدت أن المنفذين على درجة عالية من التدريب والاحترافية.

ولم يعد خافيا على أحد الدور الإيراني في ليبيا. فقد كان آخرها ضبط سفينة الحرس الثوري الإيراني المملوكة لشركة ”آي أر إس إل لنقل الأسلحة“ التي شملتها العقوبات الأمريكية والتي رست في ميناء مصراتة، محملة بشحنات من الأسلحة الإيرانية للميليشيات التي تعبث في ليبيا وترفع العلم الإيراني والسفينة تعمل لحساب وزارة الدفاع الإيرانية. نحن، يا سيدي الكريم، لا نفهم خطأ ما تقول نحن نعي تماما ما تقوله إيران وكل تصرفاتها الإرهابية في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يجب أن أبدأ بالتشديد على تقديري لإسهامات المشاركين في المناقشة العامة لهذا العام. وعندما استمعت إلى المتكلمين، تشكّل لدي انطباع واضح بأن التعاون المتعدد الأطراف بعيد تماما عن أن يكون مبدأ عفا عليه الزمن ولا يزال طريقة مقبولة وموثوقة لإدارة العلاقات بين الدول. وتخصيص العديد من قادة العالم الوقت للمشاركة في المداولات التي جرت خلال الأسبوع الرفيع المستوى، إلى جانب نوعية المشاركة في المناقشة العامة، لهو دليل لا جدال فيه على قوة تعددية الأطراف. وآمل أن يظل الحماس الذي ظهر خلال المناقشة لا يُقدر بثمن فيما نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وفيما نتكاتف لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة التي تتكشف.

ومن المشروع تماماً طرح أسئلة بشأن جوهر تعددية الأطراف والحاجة إليها. ولكن وحتى عندما نختلف بشأن كيفية تنظيم العالم من أجل الاستجابة للتحديات المتصاعدة أو توقعها، سنصل في النهاية إلى قضية مشتركة بشأن الحاجة إلى نظام دولي قائم على القواعد. وفي عالم شديد الاستقطاب، تشكل تعددية الأطراف الضمان الوحيد لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. ولن يبقى العالم لفترة طويلة ما لم نعزز روح الأخذ والعطاء، وهي سمة مميزة ومحددة للتعددية. وإنه لمن دواعي سروري ملاحظة أنه حتى أولئك الذين يشككون بعض الشيء في اتجاه التعددية يعترفون بقوة بهذا الأمر. وتمثل المشاركة الفعالة في المناقشة العامة لـ ١٩٢ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضوا لدينا أوضح مؤشر على الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين الدول وبعضها بعضا.

إن الجمعية العامة هي أكثر الهيئات تمثيلا في الأمم المتحدة. ولكن من المحبط أنه خلال هذا الأسبوع لم تخاطب الجمعية بالنيابة عن دولها سوى ١٦ امرأة من أصل ١٩٢ متكلما. وعندما نتحدث عن الأمم المتحدة بوصفه هيئة تمثيلية، من الواضح أن هذا ليس ما نعنيه. فما نعنيه بأمم المتحدة تمثيلية هو مجموعة من الهيئات التي تتيح لكل إنسان الاستفادة الكاملة من جميع إمكاناته دون عوائق تتعلق بالنوع الجنساني أو التاريخ المتسم بالحرمان. ولا تزال المساواة بين الجنسين في العالم المعاصر عملا جاريا. ولذلك، فإننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا للإسراع في عملية إشراك النساء، ليس في هياكل صنع القرار فحسب، ولكن أيضًا في قائمة المتكلمين المطلوب منهم مخاطبة المنتديات الرفيعة المستوى. وأناشد كل دولة عضوا إفساح المجال للمرأة وتيسير المشاركة الكاملة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار.

لقد ترك شباب العالم بصمتهم في هذا الأسبوع. وساروا بالملايين في جميع أنحاء العالم واستولوا على الجمعية العامة بالمعنى الحرفي للكلمة خلال قمة العمل المناخي. واسمحوا لي أن أؤكد لشبابنا أننا نسمعهم. ولكن حقيقة أنني أسمعهم لا تعني أنهم يجب أن يخفضوا أصواتهم. بل يجب أن يستمروا في إسماع أصواتهم في كل فرصة تتاح لهم.

لقد بدأ الأسبوع بإعلانات العمل المناخي وشهد بعد ذلك الاعتماد التاريخي لإعلان سياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة يركز على الوقاية وتعزيز وتوفير الرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة (القرار ٢/٧٤). وهذا إنجاز رائع. وبالمثل، انتهى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي انعقد تحت رعاية الجمعية العامة باعتماد إعلان سياسي بعنوان ”التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة“ (القرار ٤/٧٤، المرفق).

ويسترشد عملنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكننا وقفنا وقفة تأمل خلال هذا الأسبوع للتفكير في لحظة فاصلة مرت علينا قبل ٣٠ عامًا، عندما اعتمدنا اتفاقية حقوق الطفل. وسنلتقي مجددا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال بهذه الذكرى.

لقد مر ما يناهز ٧٥ عامًا على إنشاء منظمتنا لضمان السلام والأمن في العالم. واحتفلنا في هذا الأسبوع باليوم

الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وبالتوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتُوجت تلك الأنشطة بالجهود الرائعة التي بذلتها الدول الأعضاء في اتجاه إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأحيي كل عضو من أعضائنا على قيادةً تلك المبادرات المهمة.

وقد أبرز الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وهو الأول من نوعه منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، الحاجة إلى تعبئة الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إننا نحتاج إلى مبلغ إضافي قدره ٢,٤ تريليون دولار، حتى نفي بالتزاماتنا. ويمكننا البدء بكبح التدفقات المالية غير المشروعة، التي تستنزف ٢,٦ تريليون دولار كل عام من الاقتصاد العالمي. ويجب علينا كذلك أن نولي أولوية عليا للحكم الرشيد لضمان عدم استمرار الفساد في عرقلة التقدم وتأجيج النزاعات، ونحن نقترب من العام ٢٠٣٠. ويجب أن يلبي النظام المالي العالمي احتياجات جميع الدول الأعضاء، مع النأي بها في نفس الوقت عن الالتزامات التي لا يمكن تحملها ومستويات المديونية المرتفعة.

وما يجدر ذكره أنه قد تم تسليط الضوء على الحاجة إلى التمويل المستدام في الاستعراض الرفيع المستوى للتقدم المحرز في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن الدول الجزرية الصغيرة قد أظهرت بلا أدنى شك قدرة على الصمود والقيادة في الأوقات الصعبة. ويتوقف الأمر الآن على العالم لمساعدتها بكل السبل الممكنة وكفالة مشاركتها على قدم المساواة في الأنشطة الاقتصادية العالمية. فبمساعدتها نساعد أنفسنا ونفي بمقتضيات إنسانيتنا. ولحسن الحظ، تؤكد الشراكات على جميع أعمالنا هنا في الأمم المتحدة. ونحن لن نحقق تقدما من دون إشراك جميع أصحاب المصلحة كشركاء على قدم المساواة.

وإذ نمضي إلى ما بعد الأسبوع الرفيع المستوى، فإنني أتطلع إلى الأعضاء ليصبحوا شركاء للأمم المتحدة في حشد الجهود المتعددة الأطراف من أجل تحقيق القضاء على الفقر والتعليم الجيد والعمل المناخي والإدماج. فهذه المسائل، في نهاية المطاف، مسائل مشتركة. وما زلنا مترابطين، بعد أربعة وسبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، ببحثنا عن حلول للتحديات الحالية والناشئة، التي لا يمكن لأي دولة عضو التصدي لها منفردة. وقد برهنت المناقشة العامة على أن الأمور التي توحدنا أكثر بكثير من التي تفرقنا.

وقد أشار العديد من القادة في المناقشة العامة إلى تحديات متماثلة – النزاعات والتطرف العنيف والانتشار النووي والهجرة وتغير المناخ واستمرار أوجه التفاوت.

ودعت الدول الأعضاء إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وأمانة عامة وجمعية عامة أكثر فعالية من حيث التكلفة. وقد أنصتنا، وعلينا الآن أن نستجيب بينما نمضي قدما بصورة جماعية خلال الدورة الرابعة والسبعين.

وختاما، أشكر الحكومة المضيفة، بالنيابة عن جميع أعضاء منظمتنا العظيمة، على توفير الأمن الذي من دونه لكانت مداولات الدورة الرابعة والسبعين أمرا مستحيلا. كما إنني أحيي تفاني موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما موظفي الأمن والسلامة وموظفي مكتب التصاريح وأفرقة البروتوكول والمترجمين الشفويين وجميع موظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وبطبيعة الحال، مكتب رئيس الجمعية العامة. فقد برهنوا جميعهم على أن موظفي الأمم المتحدة هم المورد الذي تعتمد عليه المنظمة في اضطلاعها بمهمتها وفي خدمة العالم.

وأود أن أشكر مختلف الوفود والمشاركين من المجتمع المدني والمنظمات الشبابية على مشاركتهم في مناقشات مجدية طوال الأسبوع الرفيع المستوى. وإنني لعلى ثقة من أننا سننجح، من خلال الحفاظ على هذا الزخم والسعي معا، في سبيل تحقيق المنفعة للجميع. وأتمنى للمسافرين العائدين إلى بلدانهم رحلة آمنة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.